الجديد فى العلاقات العربية - التركية

أ. د ./ جلال عبد الله معوض

تعكس العلاقات التركية – العربية الحالية نمطى الصراع والتعاون فى آن واحد، مع هيمنة ملحوظة للنمط الأول. فالصراع أو على الأقل التوتر فى هذه العلاقات يدور حول قضايا عديدة، بعضها قائم ومستمر منذ سنوات كمشكلات مياه الفرات والإسكندرونة وأمن الحدود (الادعاءات التركية بدعم سوريا لحزب العمّال الكردى PKK المحظور)، وبعضها مستجد كالتحالف بين إسرائيل وتركيا واتساع نطاق دور الأخيرة فى شمال العراق.

أما النمط التعاونى فيرتبط باستمرار وتطور العلاقات الاقتصادية التركية – العربية على الصعيدين الثنائى ومتعدد الأطراف من ناحية، وبتواصل الاتصالات السياسية والدبلوماسية بين الجانبين لاسيما بين تركيا ومصر من ناحية ثانية. وتزداد احتمالات تطور هذه العلاقات مستقبلًا باتجاه المزيد من التوتر والصراع نتيجة عوامل موضوعية عديدة ترتبط أساسًا بالسياسات التركية وقصور الجانب العربى فى التعامل معها.

أولاً: العلاقات التركية - الإسرائيلية وانعكاساتها على العلاقات التركية - العربية[1]

يشكل التطور المستمر فى هذه العلاقات - وخاصة فى جوانبها العسكرية والإستراتيجية والأمنية - عاملًا أساسيًا للتوتر فى العلاقات التركية - العربية بالنظر إلى ما ينطوى عليه التحالف العسكرى والإستراتيجى التركى - الإسرائيلى المدعوم أمريكيًا من مخاطر آنية وبعيدة المدى تهدد الأمن القومى العربى عمومًا وأمن دول عربية معينة كسوريا والعراق ومصر خصوصًا، فضلًا عن التأثيرات الآنية والمستقبلية السلبية لهذا التحالف على توازن القوى فى المنطقة المختل أساسًا فى غير صالح الجانب العربى من ناحية، وفرص التوصل إلى سلام حقيقى فى المنطقة من ناحية أخرى.

أ - عوامل تطور العلاقات التركية - الإسرائيلية

من منطلق «التشخيص» التركى الرسمى للتعاون مع إسرائيل «كتعاون تسليحى وتدريبى»، يصبح العامل الأساسى لتطور هذا التعاون مرتبطًا بمصلحة تركيا فى تحديث أسلحتها فى ظل القيود الأمريكية المفروضة عليها، وهو ما عبر عنه رئيس وزرائها السابق «أربكان» خلال زيارته لمصر فى ١٩٩٦/١٠/٤ بقوله: «إن التعاون العسكرى مع إسرائيل مجرد صفقة تجارية للحصول على تكنولوجيا لصيانة الطائرات الحربية التركية عن طريق شرائها من إسرائيل لعدم تزويد أمريكا تركيا بها فى الوقت الحالى، وتركيا بعلاقاتها القوية مع العالمين العربى والإسلامى لايمكنها المضى مع إسرائيل فى أمور يمكن أن تشكل تحالفًا».

رغم ذلك، هناك عوامل أهم فى هذا الخصوص وترتبط بمشكلات تركيا الداخلية وعلاقاتها الإقليمية والدولية، وكلها عوامل مرشحة للاستمرار، مما يزيد الاحتمالات المستقبلية لدعم هذا التعاون أو بالأحرى التحالف، ومنها:

١- الصراع الداخلى فى تركيا: بين التيار الإسلامى ممثلًا فى حزب «الرفاه» ووريثه «الفضيلة» وبين التيار العلمانى ممثلًا فى المؤسسة العسكرية والأحزاب العلمانية، فخلال كافة مراحل هذا الصراع بين هذه المؤسسة و«الرفاه»، سعت الأولى إلى تطوير التعاون/ التحالف مع إسرائيل - وهى الحليف الإستراتيجى الأول لأمريكا فى «الشرق الأوسط» - باعتبار ذلك - ضمن أمور أخرى - وسيلة لتأكيد الطابع العلمانى الغربى للدولة التركية، وفرض ذلك كأمر واقع يصعب على «الرفاه» أو غيره تغييره أو تحديه. وربما يمكن فى ضوء هذا العامل وغيره تفسير بلوغ هذا التعاون ذروته فى ظل حكومة «أربكان» الائتلافية فى الفترة (يونيو/ حزيران ١٩٩٦- يونيو/ حزيران ١٩٩٧) رغم توجهاته الإسلامية، حيث تم تدعيم اتفاق التعاون العسكرى الأول المبرم فى ١٩٩٦/٢/٢٣ باتفاق ثان فى ١٩٩٦/٨/٢٨ بشأن مشروع تحديث إسرائيل (٥٤) طائرة «فانتوم» تركية، وباتفاق ثالث فى ١٢/١/ ١٩٩٦ بشأن نفس المشروع وإجراء مناورات مشتركة، وباتفاق رابع فى ٤/٨/ ١٩٩٧ بشأن «تقدير مخاطر سوريا وإيران على البلدين»، وأجريت مناورات بحرية مشتركة «ذئب البحر ٩٧» فى شرق البحر المتوسط فى يونيو/ حزيران ١٩٩٧، وتم توقيع عدة اتفاقات بشأن التصنيع العسكرى والتعاون الاقتصادى

والتجارى بين البلدين، كما تعددت فى ظل هذه الحكومة الزيارات رفيعة المستوى بين مسئولى البلدين، وخاصة من العسكريين: زيارة وزير السياحة الإسرائيلى لتركيا فى يناير/ كانون الثانى ١٩٩٧، وزيارة رئيس الأركان العامة التركى «إسماعيل حقى قارادای» لإسرائيل فى أواخر فبراير/ شباط ١٩٩٧، وزيارة وزير الخارجية الإسرائيلى «ديفيد ليفى» لتركيا فى ٨ - ٩/٤/ ١٩٩٧، وزيارة وزير الدفاع التركى «تورهات تايان» لإسرائيل فى ٣٠/٤- ٥/٤/ ١٩٩٧، وزيارة نائب رئيس الأركان العامة التركى «شفيق بير» لإسرائيل فى ٥- ٦/٥/١٩٩٧.

وبالنظر إلى استمرار هذا الصراع، رغم إبعاد «الرفاه» عن السلطة فى ١٨/ ٦/ ١٩٩٧، ثم حظره فى ١٦/١/١٩٩٨، بدليل تأكيد «قارادای» فى اجتماع مجلس الأمن القومى التركى فى ٢٦/٢/١٩٩٨ «أن قرارت المجلس فى العام الماضى ضد حكومة حزب الرفاه الإسلامية لم يتم اتخاذها ضد حكومة واحدة فقط، بل إنَّ الأصوليين ما زالوا يمثلون التهديد الرئيسى للدولة العلمانية»[٢]، فإنه يُتوقع استمرار تأثير هذا العامل فى دفع تركيا مستقبلًا إلى تطوير علاقاتها مع إسرائيل. ومما يؤكد ذلك، كثافة الزيارات المتبادلة بين مسئولى البلدين منذ الإطاحة «بالرفاه»: زيارة رئيس الأركان الإسرائيلى «آمنون شاحاك» لتركيا فى ١٢- ١٤/١٠/١٩٩٧، وزيارة وزير الدفاع الإسرائيلى «إسحاق موردخای» لتركيا فى ٨ - ١٠/١٢/١٩٩٧، وزيارة وزير التجارة والصناعة الإسرائيلى «ناتان شارانسكى» لتركيا فى ٢٤- ٢٥/٣/ ١٩٩٨، وزيارة قائد

القوات البرية التركية «حسين كيفريكوفيو» لإسرائيل فى ٣- ١٩٩٨/٢/٥، وكذلك تطور المشروعات العسكرية المشتركة، فضلًا عن إجراء مناورات مشتركة مع أمريكا فى ٥- ١٩٩٨/١/٩.

٢- المشكلات التركية الداخلية الأخرى: وخصوصًا العنف/ الإرهاب - سواء المرتبط بالمنظمات الكردية أو الإسلامية أو اليسارية - تشكل بدورها عاملًا مهمًا لتطور علاقات تركيا بإسرائيل لتقدير الأولى إمكانية الاستفادة من الخبرات الإسرائيلية فى التعامل مع هذه المشكلة، والتى تعيدها الأوساط التركية إلى عوامل خارجية بالأساس: كالوضع فى شمال العراق، وارتباطات سوريا المزعومة بحزب PKK، وإيران بالمنظمات الكردية والإسلامية التركية المتطرفة.

٣- توترات العلاقات التركية - السورية: نتيجة مشكلات المياه وأمن الحدود والإسكندرونة، وهى لاتشكل فحسب عاملًا لاتجاه تركيا لدعم تعاونها / تحالفها مع إسرائيل، وإنما أيضًا لتفسير **ازدواجية موقفها إزاء عملية السلام**. ذلك أن هذا الموقف يتنازعه اتجاهان «متناقضان»، أولهما يتمثل فى الرغبة و الترحيب بتحقيق تسوية سياسية «شاملة» للصراع العربى - الإسرائيلى، لما سوف يعقب تلك التسوية أو يواكب خطوات «متواضعة» لتحقيقها من بناء ترتيبات اقتصادية إقليمية تستفيد منها تركيا فى مجالات المياه والتجارة والتعاون الاقتصادى والمالى وغيرها، مما يفسر تأكيد مسئوليها على أهمية تحقيق السلام و «اهتمام تركيا بالعمل على استتباب السلام فى المنطقة،

وتأييدها تنفيذ الاتفاقيات الفلسطينية - الإسرائيلية تأييدًا كاملا » على حد تعبير الرئيس « دميريل » فى ١٩٩٧/٩/١٦.

أما الاتجاه الثانى الأقوى والأكثر تأثيرًا فى سياسة تركيا حاليًا ومستقبلًا ، فيتمثل فى خوفها من سلبيات معينة ستعانى منها فى حالة التوصل إلى هذه التسوية خصوصًا على المسار السورى.

وبالتالى فإن من أهداف تحالف تركيا مع إسرائيل عرقلة أو تأجيل التوصل إلى هذه التسوية (قد يكون التأجيل على الأقل إلى حين استكمال مشروع جنوب شرق الأناضول GAP ، أو حدوث تغير سياسى داخلى فى سوريا) ، واستخدام هذا التحالف كأداة للضغط على سوريا كى لا تشعر مستقبلًا - فى حالة استعادتها الجولان وسحب قواتها من لبنان - بأن لديها القوة الكافية لإثارة نزاع حاد مع تركيا أو الضغط عليها بفاعلية أكبر سواء بشأن مشكلة المياه أو الإسكندرونة ، وهذا التقدير الأخير يدعمه ماورد فى تصريح وزير الدفاع الإسرائيلى « موردخاى » فى ١٩٩٧/٤/٢٦ بشأن إدراج سوريا ضمن الدول المستهدف « ردعها » من جانب إسرائيل وتركيا ، بغرض منعها من « تغيير الأمر الواقع والحدود القائمة فى المنطقة » ؛ وذلك لارتباط المسألة الأخيرة بشقيها من وجهة النظر التركية بالوضع الحالى للفرات ودجلة والإسكندرونة.

٤- تعزيز دور تركيا الإقليمى فى « الشرق الأوسط » : حيث يتوقف نهوض تركيا بدورمهم فى أى ترتيبات أمنية إقليمية على مدى متانة وقوة علاقاتها بكل من إسرائيل وأمريكا ، لاسيما وأن هدفًا رئيسيًا لإستراتيجية

الأخيرة فى المنطقة يتمثل فى حماية أمن إسرائيل، وضمان تفوقها العسكرى على الجانب العربى، سواء جاءت هذه الترتيبات اتفاقية فى إطار المفاوضات المتعددة الأطراف «المجمدة حاليًا»، أو أتت ترتيبات «واقعية» خارج هذا الإطار، وقد يمثل التحالف التركى - الإسرائيلى نواتها، كما أن تطور العلاقات مع إسرائيل يضمن لتركيا دورًا «قياديًا» فى الترتيبات الاقتصادية الإقليمية حتى لواتخذ صورة «الشريك الثانى/ الأصغر» لإسرائيل.

٥ - تدعيم مساعى تركيا للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوربى:

فتركيا تسعى من توثيق علاقاتها مع إسرائيل إلى كسب مساندة أمريكا واللوبى الصهيونى لموقفها، سواء بشأن هذه المسألة أو بشأن خلافاتها العديدة مع اليونان، وهما مسألتان مرتبطتان من وجهة نظرها، ومما يؤكد ذلك قيام «تشيللر» فى فبراير شباط ١٩٩٧ بالاتصال بنظيرها الإسرائيلى «ليفى» و «نيتانياهو» طالبةً منهما أن تبذل إسرائيل جهودها لدى الاتحاد الأوروبى كى يغير موقفه من العلاقات مع تركيا والمتصفة بالتوتر منذ تجميد البرلمان الأوروبى فى سبتمبر/ أيلول ١٩٩٦؛ لاتفاق الاتحاد الجمركى المبرم فى نهاية ١٩٩٥، وبدأ سريانه فى يناير/ كانون الثانى ١٩٩٦، وكان من الأهداف الأساسية لمباحثات رئيس الوزراء التركى «يلماز» مع الرئيس «كلينتون» فى «واشنطن» فى ١٨/١٢/١٩٩٧- الحصول على تأييد الأخير لمساعى بلاده للانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوربى، وذلك رغم شعور تركيا «بالإحباط» نتيجة قرار الاتحاد الأوروبى فى قمة «لوكسمبر ج» فى ١٣/١٢/١٩٩٧ باستبعادها من الدول المرشحة لنيل عضويته. ويلفت النظر أن «يلماز» قبل سفره إلى

« واشنطن » جدد « دعم بلاده لعملية السلام فى الشرق الأوسط ولإقامة علاقات وثيقة مع إسرائيل »[٣] ، بينما أكد « كلينتون » بعد هذه المباحثات مساندته مجددًا « لدمج تركيا فى الاتحاد الأوروبى فى نهاية المطاف »[٤] .

ب – مجالات العلاقات التركية – الإسرائيلية ومخاطرها على المنطقة العربية

على خلاف الطرح التركى الرسمى للعلاقات « العسكرية » مع إسرائيل « كاتفاقات عادية للتعاون العسكرى فى مجالات التسليح والتدريب مماثلة لاتفاقات مبرمة مع بلدان أخرى – بما فيها بلدان عربية – دون أن تستهدف بلدانًا أخرى فى المنطقة » ، وهذا التصور الذى تتبناه أيضًا بعض الأوساط العربية[٥] عبر عنه مؤخرًا الرئيس « دميريل » فى ١٩٩٨/٥/٦ بقوله : « إن التعاون التركى/ الإسرائيلى ليس موجها ضد أى بلد ، وإنه يساعد فى إرساء السلام فى المنطقة ، وإن الحملة الدعائية التى تقوم بها سوريا لتحريض العالم العربى ضد تركيا بسبب هذا التعاون – حملة خاطئة »[٦] – على خلاف هذا الطرح – فإن هذه العلاقات تعبر عن تحالف عسكرى وإستراتيجى مدعوم أمريكيًا ، ويستهدف بالأساس دولًا عربية بعينها والمنطقة العربية عمومًا ، ويتأكد ذلك فى ضوء ثلاثة اعتبارات أساسية هى :

١ – اتساع نطاق العلاقات التركية – الإسرائيلية وتهديدها للأمن والمصالح العربية .

٢- وجود تصور مشترك بين إسرائيل وتركيا لمصادر التهديد المشترك وكيفية مواجهتها.

٣- الدعم الأمريكى للتحالف التركى - الإسرائيلى واحتمالات تطوره إلى «تحالف إقليمى».

التعاون التركى - الإسرائيلى فى الصناعات العسكرية والمشروعات العسكرية المشتركة

يتطور هذا التعاون بشكل ملحوظ، حيث أبرم البلدان (١٤) اتفاقًا فى هذا المجال حتى نهاية يونيو/ حزيران ١٩٩٧، بعضها جارى تنفيذه بالفعل والأخر قيد البحث والإعداد، فضلًا عن مشروعات أخرى لاحقة تم بحثها خصوصًا إبان زيارتى «شاحاك» و «موردخاى» لتركيا، ومن أهمها:

* مشروع مدته (٥) سنوات لتحديث (٥٤) طائرة «اف ٤» تركية بتكلفة قدرها (٦٠٠) مليون دولار، ووافقت البنوك الإسرائيلية فى أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٦ على تقديم قرض بهذا المبلغ للصناعات الجوية الإسرائيلية لتمويل المشروع، ونُظمت هذه المسألة نهائيًا بموجب اتفاق ١٩٩٦/١٢/٥.

* مشروعان اتفق عليهما «شفيق بير» فى إسرائيل فى ١٩٩٧/٥/٥؛ لتحديث الأخيرة دبابات تركية قديمة «ام ٦٠ سى»، ولإنتاج (٨٠٠) دبابة إسرائيلية «ميركانا ٣» فى تركيا.

* مشروع اتفق عليه فى ١٩٩٧/٥/١٦ بتكلفة (٥٠٠) مليون دولار؛

لإنتاج صواريخ جو أرض متوسطة المدى من طراز « بوباى ٢» ، وأُنشئ لتنفيذه كونسرتيوم بين شركتين تركيتين وشركة « رافائيل » الإسرائيلية لتطوير الأسلحة . وقد تم خلال زيارة وفد من وزارة الدفاع الإسرائيلية لتركيا فى نهاية مارس/ آذار ١٩٩٨ توقيع مذكرة تفاهم بشأن الإنتاج المشترك للصواريخ المضادة للصواريخ البالستية ، لتنصبها تركيا فوق أراضيها وفقًا للتكنولوجيا المستخدمة فى إنتاج صواريخ « حيتس/ السهم » ، الجارى تطويرها بمشاركة إسرائيلية - أمريكية وبمدى يزيد (١٥٠) كم عن الأخيرة ، وذلك بعد اعتراض أمريكا على اشتراك تركيا فى المشروع الأمريكى - الإسرائيلى لإنتاج هذه الصواريخ المقرر دخولها الخدمة عام ١٩٩٩[٧] .

* مشروع مشترك اتفق عليه فى أغسطس/ آب ١٩٩٦؛ لإنتاج طائرات للمراقبة بطيار وأخرى بدونه .

* مشروعات أخرى تم الاتفاق عليها أو اقتراحها من الجانب الإسرائيلى خلال زيارة « شاحاك » لتركيا فى أكتوبر/ تشرين أول ١٩٩٧، وأهمها الاتفاق على إنتاج صواريخ « دليلة » الإسرائيلية ومداها (٥٠٠) كم وذات قدرة عالية فى ضرب الأهداف ، والاتفاق على تزويد تركيا بصواريخ جوجو من طراز « ٤ فايتون » الإسرائيلية .

* ثلاثة مشروعات مهمة أعلن عنها فى يناير/ كانون الثانى ١٩٩٨، أولها - فوز شركات إسرائيلية بصفقة قيمتها (٧٥) مليون دولار لتحديث (٤٨) طائرة تركية « ا ف ٥» .

وثانيها - اتفاق الحكومة التركية فى ١٩٩٨/١/١٨ مع كونسرتيوم من شركات إسرائيلية وروسية على تنفيذ مشروع لتصنيع (١٤٥) طائرة عمودية هجومية بقيمة (٤) مليارات دولار،

وثالثها - إعلان البلدين فى ١٩٩٨/١/١٦ اعتزامهما دراسة إمكانية الإنتاج المشترك للسفن الحربية الإسرائيلية «سعاره» فى تركيا[٨].

ولهذا التعاون مخاطر عديدة على المنطقة العربية: فإضافة إلى أثره فى تطور الصناعات العسكرية الإسرائيلية وتطوير خبراتها فى مجالات تطوير وتحديث الأسلحة، كالطائرات المقاتلة وغيرها وزيادة أسواقها التصديرية، حيث بلغ نصيب إسرائيل من الصادرات العسكرية إلى تركيا حتى زيارة «موردخاى» للأخيرة نحو مليار دولار، يؤدى هذا التعاون إلى دعم اختلال توازن القوى فى المنطقة فى غير صالح الجانب العربى عمومًا وسوريا (والعراق) خصوصًا إزاء إسرائيل وتركيا. ذلك أن تعاظم قدرات تركيا العسكرية فى اطار هذا التعاون، وضمن برنامجها الضخم المعلن فى أبريل/ نيسان ١٩٩٧ لتحديث هذه القدرات بتكلفة قدرها (١٥٠) مليار دولار - خلال السنوات الخمس والعشرين القادمة - يثير التساؤل عن ماهية القوى المستهدف ردعها بهذه الترسانة العسكرية التركية. وهذه القوى من وجهة نظر المؤسسة العسكرية التركية غير قاصرة على دول مجاورة غير عربية كاليونان وإيران، ولكنها تشمل بالأساس سوريا فى ظل التوترات المتزايدة معها بسبب مشكلات المياه وأمن الحدود والإسكندرونة وادعاء تركيا - مشاركة فى ذلك إسرائيل - «تطوير

سوريا صواريخ بالستية وأسلحة كيماوية» ويعنى تزايد التسلح التركى فى الأجلين المتوسط والبعيد تحقيق مزيد من الاختلال فى التوازن العسكرى والإستراتيجى بين تركيا وسوريا وكذا العراق، خصوصًا فى ظل القيود والمشكلات والضغوط التى تواجه محاولات سوريا تطوير قدراتها الدفاعية، سواء بالتعاون مع روسيا أو غيرها (الصفقة العسكرية الملغاة أو المجمدة مع جنوب أفريقيا بسبب الضغوط الأمريكية)، فضلًا عن القيود الحالية والمستقبلية المفروضة من جانب الأمم المتحدة على تسلح العراق كعمق إستراتيجى لسوريا، سواء فى مواجهة مخاطر إسرائيل أو تركيا.

التعاون بين القوات الجوية والبحرية والمناورات التركية – الإسرائيلية

يسمح اتفاق فبراير شباط ١٩٩٦ لكلا البلدين باستخدام المجال الجوى للآخر من أجل أغراض «التدريب العسكرى»، وابتداء من أبريل/ نيسان ١٩٩٦ يتم السماح للطائرات الحربية الإسرائيلية بالتواجد فى، واستخدام قواعد تركية معينة (انجيرليك – ڤان – قونيا) لإجراء «تدريبات فى الأجواء التركية»، وفى الفترة ١٩ – ١٩٩٨/٤/٢٤ قامت طائرات تركية «اف ١٦» بإجراء «تدريبات عسكرية» دون مشاركة طائرات إسرائيلية فى إحدى القواعد الإسرائيلية[٩]. وهذا التعاون بما يتيحه من عمق إستراتيجى لإسرائيل وسلاحها الجوى، ينطوى على مخاطر تهدد الأمن القومى العربى برمته، ولاسيما أمن سوريا (وكذا العراق)، حيث بات فى متناول هذا السلاح تغطية المنطقة العربية بأسرها ونيل سوريا تحديدًا من جهة جديدة (تركيا).

أما التعاون بين القوات البحرية للبلدين فينظمه اتفاقا فبراير/شباط ١٩٩٦،وديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٦، وفى إطاره زار وفد من البحرية التركية إسرائيل فى ١٦- ١٩٩٧/٦/٢٠ بغرض «عقد اجتماعات تخطيط مع الجانب الإسرائيلى» فى مواكبة رسو خمس قطع بحرية تركية فى ميناء «حيفا».

وتمثلت حتى الآن أكبر المناورات العسكرية الثنائية المشتركة فى **مناورات «ذئب البحر ١٩٩٧»**، وجرت فى يونيو/ حزيران ١٩٩٧ وامتدت بين بحر ايجة وحتى حدود المياه الإقليمية السورية، مرورًا المجالين الجوى والبحرى لقبرص، وشاركت فيها سفن وطائرات حربية تركية «١ف ٤» وإسرائيلية. وأصدرت الدول العربية والجامعة العربية عدة بيانات للتنديد بهذه المناورات، لاسيما فى ظل مواكبتها للغزو التركى لشمال العراق (فولاذ ٩٧)، وجمود مفاوضات التسوية بين العرب وإسرائيل. وكانت سوريا أكثر هذه الدول انتقادًا لهذه المناورات - بحكم تنظيمها قبالة سواحلها- فى إطار هذه الأوضاع المقترنة أيضًا بتهديدات إسرائيلية سافرة، ومقنعة بإمكانية توجيه ضربة عسكرية لإجهاض خيار عسكرى متوقع من جانب سوريا لاستعادة الجولان، أو لتحسين وضعها التفاوضى عند استئناف مباحثات التسوية.

ولم تشهد هذه المناورات فحسب فى يومها الثانى اختراق الطائرات التركية والإسرائيلية للمجال الجوى اللبنانى قبل هبوطها فى إحدى القواعد التركية، مما جعلها بمثابة «رسالة تحذير وتهديد» موجهة من طرفى التحالف - كل فيما

يخصه من قضايا - إلى سوريا بعلاقتها الوثيقة بلبنان ، ولكنها شهدت أيضًا إخفاق اجتماع وزراء خارجية دول إعلان دمشق « باللاذقية » فى ٢٥- ٢٦/ ٦/ ١٩٩٧، فى تجاوز عبارات« التأييد » العامة لسوريا فى « مواجهة أى تهديدات واستفزازات تتعرض لها من أى جهة » إلى التوقيع على بروتوكول التعاون الأمنى بين هذه الدول ، وهو ما أعاده وزير الخارجية السورى « فاروق الشرع » إلى « وجود خلافات فى وجهات النظر حول أحد بنوده » ، وكان « الشرع » قد أشار إلى هذه المناورات فى كلمته الافتتاحية للاجتماع بقوله : « إن هناك سفنًا حربية إسرائيلية وتركية تتحرك الآن على بعد أميال من اللاذقية » .

التعاون الأمنى والاستخبارى بين تركيا وإسرائيل

يتم هذا التعاون بموجب اتفاق وقعته رئيسة الحكومة التركية السابقة « تشيللر » إبان زيارتها لإسرائيل فى ٣- ٥/ ١١/ ١٩٩٤، للتعاون بين البلدين فى مجال « مكافحة الإرهاب » واستفادة تركيا من خبرات إسرائيل فى هذا المجال ، وكذا بموجب اتفاق فبراير/ شباط ١٩٩٦، كتلك المتعلقة « بإنشاء منتدى للحوار الإستراتيجى بين البلدين لرصد الأخطار المشتركة التى تهدد أمنهما وإقامة آلية مشتركة لمواجهتها ، وامتداد هذا الحوار ليشمل مجالات تتعلق بأنشطة المخابرات وإقامة أجهزة تنصت فى تركيا لرصد أى تحركات عسكرية فى سوريا وإيران وجمع المعلومات عنهما » .

ومن الخطوات التى قطعها البلدان على طريق هذا التعاون بمخاطره الآنية

والبعيدة المدى على المنطقة العربية - ولاسيما سوريا والعراق - مايلى :

١- قيام إسرائيل فى الأسبوع الأول من مايو/ آيار ١٩٩٧ بتزويد تركيا بمعلومات فنية مهمة عن إمكانيات طائرات « ميج ٢٩» الروسية بعد دراستها لثلاث طائرات منها تلقتها من ألمانيا ، فضلًا عن استعانة إسرائيل فى هذا الخصوص بخبرات الفنيين العسكريين الروس اليهود - ممن هاجروا إليها إثر تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتى - حتى تستغل تركيا هذه المعلومات فى تحديث النظام الهجومى والتسليحى لطائراتها « ١ف ١٦» ؛ لتحييد ميزة المرونة التى تتمتع بها طائرات « ميج ٢٩» فى أى « اشتباك مستقبلى » مع سوريا التى تمثل هذه الطائرات - وتُقدر بأربعين طائرة - أفضل مقاتلات لديها .

٢- مساعدة إسرائيل تركيا فى مجال « المراقبة الإلكترونية » لتأمين حدودها ضد عمليات حزب PKK الذى تزعم تركيا أن له قواعد داخل سوريا والعراق وإيران ، مقابل السماح « بحرية حركة الموساد الإسرائيلى » فى تركيا . وإذا كان « نيتانياهو » إبان زيارة وزير الدفاع التركى « تايان » لإسرائيل - قد أكد فى ٣/ ١٩٩٧/٥ « أهمية تعزيز التعاون العسكرى بين البلدين من أجل مواجهة التهديد الإرهابى وتأمين استقرار المنطقة كلها » ، فإن « تايان » ذهب أبعد من ذلك بادعائه عقب عودته إلى بلاده فى ١٩٩٧/٥/٥ « أن سوريا هى المقر العام للإرهاب الذى يُمارس ضد تركيا وإسرائيل فى وقت واحدٍ » .

ولم تنف إسرائيل ما جاء فى تقرير أمنى أوروبى نشرته « لوفيجارو » الفرنسية فى ١٩٩٧/١٢/٢٤، بشأن « قيام تركيا بإعطاء الضوء الأخضر لجهاز

المخابرات الإسرائيلى - الموساد - للقيام بعمليات مراقبة وتجسس على الحدود العراقية والسورية والإيرانية »[١٠] .

٣- إسهام إسرائيل فى بعض العمليات العسكرية التركية ، وفى إقامة « المنطقة الأمنية » التركية بشمال العراق المعلنة فى ١٩٩٧/١٠/٢٢، على غرار « الحزام الأمنى » الإسرائيلى فى الجنوب اللبنانى . ففى نفس اليوم نقلت صحيفة « حريات » التركية عن وزير تركى لم تحدد اسمه « أن تركيا أقامت فعليًا منطقة أمنية فى شمال العراق ، ونشرت فيها ثمانية آلاف جندى لمنع تسلل متمردى حزب PKK إلى أراضيها ، وأن الجنود الأتراك أخذوا مواقع لهم فى المناطق الحدودية مع العراق حيث يمكنهم تنفيذ عمليات دقيقة لضرب هؤلاء المتمردين ، وأن تركيا أقامت نظامًا إلكترونيًا لمراقبة القطاع العراقى على الحدود بالتعاون مع أمريكا وإسرائيل بواسطة معدات مصدرها الأخيرتين ، وأن هذه المراقبة تتم أيضًا باستخدام أقمار صناعية » .

واستنادًا إلى مصادر فرنسية وصحيفة « هآرتس » الإسرائيلية وكتاب « الموساد فى العراق ودول الجوار » للصحفى الإسرائيلى « شلومو نكريمون » ، ذكر تقرير إستراتيجى « شرق أوسطى »نشرته صحيفة « بريد الجنوب » الصادرة فى أوربا فى ١٩٩٧/١١/١٤: « أن عسكريين إسرائيليين شاركوا فى عمليتى فولاذ ١٩٩٥ و ١٩٩٧ التركيتين بشمال العراق ، ومنهم (٥٠) ضابطًا فى العملية الأولى بغرض نقل خبرة إسرائيل فى إقامة منطقة عازلة فى جنوب لبنان إلى الأتراك الساعين إلى إنشاء منطقة مماثلة داخل العراق ، فضلًا عن تحقيق

أهداف إسرائيلية أخرى، ومنها التجسس على العراق - باعتباره من أخطر البلدان العربية على أمن إسرائيل - ودعم الانفصال الكردى وتوثيق الروابط مع القوى الكردية العراقية السياسية والمسلحة وتقديم العون لها ...، وأن مسعود البارزانى يتلقى حاليًا الدعم من إسرائيل عبر تركيا، وهذا هو أساس تحالفه الحالى مع أنقرة، فضلًا عن صلات طالبانى بإسرائيل واجتماعاته مع دبلوماسييها ورجال استخباراتها فى أوربا بدءًا باجتماعات باريس فى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٦٣، وأن بارزانى وطالبانى هما جسر إسرائيل لترسيخ نفوذها ووجودها التجسسى فى شمال العراق، وأنها - أى إسرائيل - تسهم بنشاط مكثف ضمن الوجود الأمنى الأمريكى والبريطانى فى شمال العراق؛ لجمع المعلومات عن الأوضاع داخل العراق الذى مازالت تعتبره خطرًا إستراتيجيًا عليها بما يملكه من قدرات عسكرية وعلمية واقتصادية»[١١].

٤- تم خلال مباحثات «موردخاى» فى «أنقرة» فى ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٧ بحث «رغبة تركيا فى الاستعانة بقمر التجسس الإسرائيلى لتزويد تركيا بالمعلومات، وإمكانية ربط قيادتى الأركان فى البلدين عن طريق القمر الصناعى»[١٢].

تطور العلاقات الاقتصادية التركية - الإسرائيلية

رغم كون هذه العلاقات غير قابلة - حاليًا ومستقبلًا - للمقارنة بحجم العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعرب، إلا أنها تنطوى فى كثير من جوانبها على مخاطر تهدد المنطقة العربية، فضلًا عن دورها فى دعم علاقات

« التحالف » بين البلدين .

وعلى سبيل المثال فإن اتفاقية التجارة الحرة المبرمة بين البلدين فى مارس / آذار ١٩٩٦- والتى أقرها الكنيست فى نفس العام والبرلمان التركى فى ٤/٤/ ١٩٩٧، وبدأت حكومة « يلماز » تنفذها فور تسلمها السلطة - يُتوقع أن تشكل تطورًا إستراتيجيًا مهمًا على صعيد العلاقات الثنائية وأن تؤثر سلبًا على المنطقة العربية .

تنص هذه الاتفاقية على إعفاء السلع المتبادلة بين البلدين من الضرائب والرسوم الجمركية ، وزيادة حجم التجارة بينهما خلال السنوات المقبلة إلى ملیارى دولار سنويًا مقارنة ب (٤٤٨) مليون دولار عام ١٩٩٦، كان منها (١٩٦) مليونًا قيمة صادرات تركيا إلى إسرائيل و (٢٥٢) مليونًا قيمة وارداتها منها ، وزادت بالفعل قيمة هذه التجارة عام ١٩٩٧ إلى (٦٢١) مليون دولار منها (٣٩١) مليونًا قيمة الصادرات التركية[١٣] ، ومواءمة تجارة تركيا مع إسرائيل مع تعهدات الأولى للاتحاد الأوروبى بموجب اتفاق الاتحاد الجمركى .

ورغم أن هذه الاتفاقية تخدم مصالح تركيا فى زيادة صادراتها إلى إسرائيل ، وكذا إلى الولايات المتحدة وكندا وأمريكا الوسطى عبر إسرائيل التى تربطها بها علاقات تجارة تفضيلية ، إلا أنها تخدم بدرجة أكبر مصالح إسرائيل (الخصم الرئيسى للأمن القومى العربى حتى فى حالة إبرام معاهدات سلام) فى مجالين أساسيين هما :

١- توظيف إسرائيل هذه الاتفاقية فى تسهيل اختراق سلعها للأسواق

العربية عبر تركيا ، حيث يمكن إدخال هذه السلع المعفاة من الجمارك إلى تركيا ليعاد تصديرها إلى هذه الأسواق بعد طمس أو تغيير علاماتها التجارية . وتقدر بعض المصادر العربية قيمة هذه السلع الممكن تصديرها عبر تركيا إلى الدول العربية وخصوصًا فى الخليج بنحو مليار دولار عام ١٩٩٨، قابلة لزيادة كبيرة فى العامين التاليين[١٤] ، وهذا الاختراق مهم لإسرائيل التى كانت تأمل فى فتح هذه الأسواق لسلعها مع تقدم عملية السلام ، ولكن ذلك الأمل تراجع فى ظل تأزم هذه العملية منذ تولى « نيتانياهو » السلطة عام ١٩٩٦.

٢- استفادة شركات المنسوجات والملابس الجاهزة الإسرائيلية من هذه الإتفاقية فى إقامة مشروعات مشتركة مع تركيا لتجنب ارتفاع تكلفة العمل ، بما يضمن لإسرائيل الحصول على حصتها المقدرة بمليار دولار سنويًا من هذه المنتجات فى السوق الأمريكية .

جـ - أهداف وآليات التحالف التركى - الإسرائيلى

ربما بتأثير « الدعاية » التركية أو لأسباب أخرى يرى البعض « أنه من المبالغة وصف العلاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل بأنها تعبر عن اتجاه البلدين بدعم من أمريكا صوب إقامة تحالف عسكرى ، وذلك لعدة أسباب منها صعوبة توافر تصور مشترك لمصالح الطرفين وأهدافهما الإقليمية ، وعدم وجود اتفاق كامل بينهم على مصادر تهديد مشتركة »[١٥] .

وهذا التقدير غير صحيح بالنظر إلى مايلى :

١- إن البلدين بموجب الاتفاقات المبرمة بينهما حتى الآن وتصريحات مسئوليهم، يملكان بالفعل هذا التصور المشترك لمصادر التهديد وآلية مواجهتها، والأخيرة غير منفصلة عن الدعم الأمريكى لطرفى التحالف. فاتفاق فبراير / شباط ١٩٩٦ حدد آلية التعاون الإستراتيجى فى «إنشاء منتدى الحوار الإستراتيجى بين البلدين لرصد الأخطار المشتركة التى تهدد أمنهما وكيفية مواجهتها ...»، واتفاق «تقدير المخاطر» المبرم فى أبريل / نيسان ١٩٩٧ ينص على أن يتم التقدير المشترك لهذه المخاطر - المرتبطة تحديدًا بسوريا والعراق وإيران - عن طريق اجتماعات تعقد كل (٣) شهور على مستوى الفنيين، وكل (٦) شهور على مستوى وزراء الدفاع ورؤساء الأركان، فضلًا عما سبق ذكره بشأن اتفاق الجانبين خلال زيارة «موردخاى» لتركيا فى نهاية ١٩٩٧ على بحث إمكانية ربط قيادتى الأركان فى البلدين عن طريق القمر الصناعى (الإسرائيلى).

٢- إن المصادر التركية والإسرائيلية وخصوصًا الأخيرة منها أكدت بوضوح أن الهدف من التعاون العسكرى بين البلدين تكوين قوة ردع ثلاثية إسرائيلية - تركية - أمريكية، أو ثنائية مدعومة أمريكيًا بما يتيح - لأمريكا وحليفتيها - إمكانية الرد السريع على ما تراه تهديدًا محتملًا لمصالحها من جانب دول معينة بالمنطقة، وتحديدًا سوريا والعراق وإيران. وعبر عن ذلك بوضح «موردخاى» فى ١٩٩٧/٤/٢٦ بقوله:

«إن التعاون العسكرى بين إسرائيل وتركيا يمكن أن يكون بمثابة قوة ردع

لمواجهة أى هجوم قد تفكر فى شنه دولة مثل إيران أو العراق أو سوريا ، وليس هذا تهديدًا لطرف ثالث . ورغم أن هذا التعاون ليس فيه ما يلزم كُلًا من تركيا وإسرائيل مساعدة الطرف الآخر فى حالة تعرضه للهجوم (!) ، إلا أنه من المهم للدولتين الديمقراطيتين فى المنطقة توحيد جهودهما لمصلحة الاستقرار فيها ، خصوصًا إذا كانت هذه الجهود مدعومة من الولايات المتحدة . هدفنا الحقيقى ليس استخدام القوة ، وإنما إيجاد قوة موحدة لردع الآخرين عن استخدام القوة ، وإذا كنا متحدين لن تجرؤ أى قوة على تغيير الأمر الواقع والحدود القائمة فى المنطقة » .

ويلفت النظر فى تصريح « موردخاى » وضوحه فى تحديد هدف وآليات التحالف الإسرائيلى - التركى ، والقوى المستهدفة به والمساندة الأمريكية له ، أى تشكيل قوة ردع عسكرية من البلدين ، أى أنه تحالف ثنائى مدعوم أمريكيًا ، وخاضع لإستراتيجية موحدة موجهة ضد دول حددت بدقة ، بهدف إرهابها وردعها ومنعها من محاولة إحداث أى تغيير فى مواجهة أوضاع قائمة مفروضة بالقوة وبحكم الأمر الواقع ، أو تغيير الحدود القائمة فى المنطقة ، وتحديدًا « حدود » إسرائيل التى لا حدود لها سوى حدودها الجنوبية مع مصر وحدودها مع الأردن . بينما باقى حدودها أراض عربية احتلتها .

وكما سبق القول ، فإن الأمر بشقيه (الأوضاع والحدود القائمة) ينطبق أيضًا على تركيا وتحديدًا بخصوص ضمها الإسكندرونة السورية وتعاملها مع

الفرات ودجلة، وإن كان ذلك لن يمنع إسرائيل أو تركيا مستقبلًا من محاولة هذا التغيير، وهو ما ظهرت بوادره بالفعل على الجانب التركى بإعلان «أنقرة» إقامة «منطقة أمنية» فى شمال العراق فى ١٩٩٧/١٠/٢٢، دون الحديث عن احتمال تحركها مستقبلًا باتجاه الموصل وكركوك.

٣- إن «المستهدفين» بهذا التحالف وفقًا للتحديد الإسرائيلى يمكن أن تستبعد منهم إيران رغم التوترات الحالية فى علاقاتها بإسرائيل وأمريكا، وذلك نتيجة خصوصية العلاقات التركية - الإيرانية، وحرص «أنقرة» على هذه العلاقات خصوصًا فى المجالات الاقتصادية، فضلًا عن احتمال حدوث «انفتاح» أو تغير إيجابى معين فى العلاقات الإيرانية - الأمريكية.

وبذلك يبقى المستهدف الأساسى بهذا التحالف هو الجانب العربى، وتحديدًا سوريا والعراق وكذا مصر، حيث يستهدف التحالف فعليًا «تطويق مصر وعزلها عن تفاعلات المشرق العربى».

وتأتى سوريا فى الأجلين القريب والبعيد فى مقدمة المستهدفين العرب بهذا التحالف، فى ظل غلبة الطابع الصراعى على علاقاتها بطرفيه وتقدير هذين الطرفين «لمخاطرها»، سواء تلك المتعلقة بما يسمَّى «تطوير قدراتها فى مجال الحرب الكيماوية والصواريخ الباليستية»، أو المتعلقة بما يُسمى «برعايتها ودعمها للإرهاب الموجه ضد البلدين».

وليس من المستبعد أن «تتورط» تركيا مستقبلًا فى حرب إسرائيلية - سورية، بالرغم من ضعف احتمال نشوب تلك الحرب نتيجة تقدير طرفيها

مخاطرها، وحرص أمريكا على استقرار «الوضع القائم» وعدم تفجيره، وإن كان هذا الاحتمال يظل واردًا فى ظل الأجواء المتوترة بين إسرائيل وسوريا. وإذا كان تقرير أصدره «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط» فى يوليو/ تموز ١٩٩٧ أشار إلى احتمال تعاون تركيا وإسرائيل فى حرب ضد سوريا، عن طريق حشد الأولى قواتها على حدود سوريا مما سيضعف كثيرًا الاحتياطى الإستراتيجى للأخيرة، إلا أنه يمكن القول أن الدور التركى المحتمل آنذاك ربما يأخذ صورًا أخرى من قبيل السماح للطائرات الحربية الإسرائيلية باستخدام القواعد التركية فى ضرب أهداف «منتقاة» بسوريا من جهة قد لا تتوقعها الأخيرة، فضلًا عن الضغط على سوريا عبر «المنطقة الأمنية» التركية فى شمال العراق، المقامة فى إطار تعاون معين بين تركيا وإسرائيل وأمريكا.

د - المناورات الثلاثية ووضوح أهداف التحالف التركى - الإسرائيلى وارتباطه بأمريكا واحتمالات تطوره

كان قد اتفق على تنظيم مناورات بحرية مشتركة بين تركيا وإسرائيل وأمريكا فى شرق البحر المتوسط فى أغسطس/ آب ١٩٩٧، إبان زيارة «شفيق بير» لإسرائيل فى ٥- ١٩٩٧/٥/٦، وتأجل موعدها فى ١٩٩٧/٧/٢ إلى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩٧، وتأجل ثانية فى ١٩٩٧/٩/٢٣ إلى يناير/كانون الثانى ١٩٩٨، وكان تحديد موعدها النهائى أحد مجالات مباحثات «شاحاك» فى تركيا فى أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٧، وأجريت هذه المناورات المعروفة باسم «حورية البحر المتمكنة» بمشاركة الأردن كمراقب

فى الفترة ٥- ١٩٩٨/١/٩؛ لتقدم أكثر من دلالة مهمة عن الدعم الأمريكى للتحالف الإسرائيلى - التركى، وعزم طرفى التحالف على تطويره، وطبيعة الأهداف الحقيقية لهذه المناورات، فضلًا عن احتمالات اتساع التحالف مستقبلًا، سواء باتجاه انضمام أمريكا إليه رسميًا، ليصبح أداة أكثر فاعلية لخدمة وتأمين مصالحها الإستراتيجية فى المنطقة، أو باتجاه ضم بلدان أخرى فى المنطقة (كالأردن) تربطها علاقات وثيقة بطرفى التحالف وبأمريكا:

١- حرص طرفى التحالف على تطويره وإجراء المزيد من المناورات المشتركة فى المستقبل:

جاء إعلان هيئة رئاسة الأركان التركية عن إجراء هذه المناورات فى ١١/ ١٩٩٧/١٢ فى اليوم الأخير لقمة «طهران» الإسلامية، التى طالبت فى بيانها الختامى بوقف جميع أشكال التعاون مع إسرائيل وخصوصًا العسكرى، وأدانت أى تحالفات للدول الإسلامية معها، وطالبت الدول - فى إشارة إلى تركيا - التى قامت بالتعاون والتحالف معها بالكف فورًا عن ذلك[١٦].

وجاء أيضًا الاعلان عن موعد هذه المناورات عقب انتهاء زيارة «موردخاى» لتركيا، والتى وصف خلالها التعاون العسكرى بين البلدين بأنه «إستراتيجى»، ولكنه أشار إلى أنه «لا يستهدف أى دولة أخرى»، وأنه «مفتوح لمشاركة بقيّة الدول»[١٧]، وكانت مباحثات «موردخاى» مع المسؤولين الأتراك قد أظهرت حرص الجانبين على تعميق تعاونهما العسكرى، وتأكيد «الطبيعة الإستراتيجية» للعلاقات بينهما، وشدد وزير الدفاع التركى

«عصمت سيزجين» لدى استقباله «موردخاى» فى ١٩٩٧/١٢/٨، على «أن أنقرة لن تلتزم بأى قرار تتبناه قمة طهران الإسلامية بشأن العلاقات مع إسرائيل، وأنها ستواصل تعاونها العسكرى مع الأخيرة» وادعى «أن هذا التعاون هو الضمان الوحيد لإقرار السلام فى الشرق الأوسط»، وأشاد «موردخاى» «بالعلاقات الإستراتيجية بين البلدين»، وتعهد بأن «يفعلا كل شىء من أجل تعميق التعاون العسكرى والسياسى والصناعى بينهما»، وأشار إلى «أن التعاون العسكرى بين البلدين لايستهدف أى طرف ثالث، وإنما هدفه مصلحة الشعبين التركى والإسرائيلى وتعزيز السلام فى المنطقة»[١٨].

وفى ١٩٩٨/١/٧ بعثت الحكومة التركية برسالة إلى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى، أكدت فيها «تحفظ» تركيا على القرار الصادر عن قمة «طهران الإسلامية بشأن إعادة النظر فى التعاون العسكرى مع إسرائيل، وأكدت أيضًا «أن الاتفاق بين تركيا وإسرائيل هو اتفاق للتدريب، ولن يتم إلغاؤه»[١٩].

أما اهتمام البلدين بإجراء المزيد من المناورات فى المستقبل فأكدته صحيفة «ديلى نيوز» التركية فى ١٩٩٨/١/٥، نقلًا عن مصادر عسكرية تركية بقولها: «إن أنقرة وتل أبيب عازمتان على إجراء المناورات العسكرية فى البحر المتوسط خلال الفترة المقبلة، وأن إطلاق اسم «حورية البحر المتمكنة» رقم (١) على المناورات الثلاثية - يعنى وجود مزيد من المناورات مستقبلًا، وإن كان قد تم حذف هذا الرقم لتفادى ردود الفعل الغاضبة، وأن تفاصيل المناورات المقبلة

ستبحث مع المسؤولين الإسرائيليين خلال الأشهر القادمة »[٢٠] .

٢- الدعم الأمريكى للتحالف الإسرائيلى - التركى وطرفيه :

عبرت المشاركة الأمريكية فى هذه المناورات مجددًا عن هذا الدعم رغم الاعتراضات العربية وغير العربية (الإيرانية واليونانية) على هذا التحالف وتلك المناورات ، وهو موقف أمريكى ثابت سبق وأن عبر عنه المتحدث باسم الخارجية الأمريكية « نيكولاس بيرنز »فى ١٠/٥/١٩٩٧، بتأكيده « أن أمريكا ترفض اعتراضات العراق وإيران على المناورات المشتركة المقرر إجراؤها فى شرق البحر المتوسط ، وأنها لا تأخذ فى الحسبان هذه الاعتراضات عندما تقوم بإعداد خطط التعاون الأمنى فى هذا الجزء من العالم ، وأن لها مصلحة إستراتيجية فى تحسين علاقات التعاون بين إسرائيل وتركيا سياسيًا وعسكريًا لأن البلدين حليفان لها ، ومن الطبيعى أن يتعاونا عسكريًا ، ويسعد أمريكا أن تشارك فى هذا التعاون » .

وعاد المتحدث باسم الخارجية الأمريكية « جيمس روبن » ليؤكد مجددًا فى ٦/١/١٩٩٨ « أن التعاون بين تركيا وإسرائيل طبيعى ومستحسن ، وأن البلدين من أعز أصدقاء واشنطن فى المنطقة » مما دفع « موردخاى » إلى « شكر الولايات المتحدة لأنها عبرت عن دعمها للتعاون الإسرائيلى - التركى عبرإشراك وحدات من الأسطول الأمريكى فى المناورات »[٢١] .

٣- الأهداف الحقيقية للمناورات الثلاثية :

تجاوزت هذه المناورات فى حجمها ونطاقها وعملياتها هدفها المعلن

« كمناورات ذات طابع إنسانى محض، وتدريبات على عمليات البحث والإنقاذ وليست موجهة ضد أحد »، حيث شاركت فيها مدمرة أمريكية « جون رود جرز » وفرقاطتان تركيتان وفرقاطتان إسرائيليتان وأربع طائرات مروحية و (٨٠٠) جندى إسرائيلى، وجرت على بعد يتراوح بين ٣٠ و ١٦٥ كم من سواحل إسرائيل وانطلقت السفن المشاركة فيها من ميناء « حيفا »، وتضمنت خطة إنزال ثلاثية فى منطقة ما على الساحل الجنوبى لتركيا عند مدخل خليج الإسكندرونة لاتبعد أكثر من (٥٠) ميلًا عن الشاطىء السورى، واستهدفت هذه الخطة احتلال جزء من هذه المنطقة والقيام بعملية « خطف وهمية » لشخصيات بها نفذتها وحدات « كوماندوز » إسرائيلية وتركية بالتعاون مع مشاة البحرية الأمريكية[٢٢]. ومن بين هذه الأهداف :

أ - الحفاظ على « الاستقرار الإقليمى » فى المنطقة بما يخدم مصالح أطراف هذه المناورات، حيث صرح قائد المدمرة الأمريكية فى اليوم الثالث للمناورات فى ١٩٩٨/١/٧ « أن الهدف الأساسى للمناورات هو تدعيم العمل المشترك الذى يمكن القيام به بين البلدان الثلاثة، وأن تلك المناورات قد تكون لها فوائد أخرى مثل تحقيق الاستقرار الإقليمى »[٢٣]. وينبغى فهم هذا « الاستقرار الإقليمى » من منظور حرص أمريكا وحليفتيها على الإبقاء على الأوضاع القائمة فى « الشرق الأوسط » ومواجهة أى محاولة للتعامل مع مخاطر التحالف التركى - الإسرائيلى المدعوم أمريكيًا من جانب بعض بلدان المنطقة، وتحديدًا سوريا عبر بناء نمط جديد من علاقات التعاون / التنسيق أو « التحالف » تجاوزا

لاسيما بين سوريا والعراق وإيران (وكذا مصر). وقد عبر عن هذا الهدف بوضوح «إفرايم انبار» الخبير السياسى الإسرائيلى فى ١٩٩٨/١/٢ بقوله: «إن هذه المناورات ترسل إشارة إلى البلدان المتشددة فى المنطقة بأن هناك تحالفًا قويًا بين إسرائيل وتركيا وأمريكا ويجب أن تخشاه»[٢٤].

وبهذا المعنى جاءت هذه المناورات وما سيعقبها مستقبلًا من مناورات مماثلة لتشكل من ناحية خطوة على طريق تكوين «قوة الردع الثلاثية أو الثنائية المدعومة أمريكيا» سالفة الذكر، ولتعكس من ناحية أخرى اهتمام تركيا وإسرائيل بتنفيذ أحد بنود اتفاق فبراير/ شباط ١٩٩٦ والمتعلق «بإجراء دوريات بحرية مشتركة فى شرق البحر المتوسط لمنع وقوع أعمال عدوانية وكإجراء مكمل لنشاط الأسطول السادس الأمريكى فى المنطقة».

ب - الضغط على سوريا لقبول صيغة «السلام» الإسرائيلى سواء بصدد الجولان أو جنوب لبنان. ومن هنا كان إعراب وزير الخارجية السورى «الشرع» فى ١٩٩٧/١٢/٣٠ عن «دهشته من أن تكون الولايات المتحدة طرفا فى هذا التحالف وفى المناورات التركية - الإسرائيلية تحت أى ذريعة، وذلك إذا كانت تعتقد بأنها مازالت الراعى الأساسى لعملية السلام، وأن هذه العملية مازالت قابلة للحياة والاستمرار»[٢٥]. وعاد «الشرع» فى ١٩٩٨/١/١١ ليؤكد «عدم تصديقه إعلان واشنطن أن المناورات الثلاثية مصممة لتخدم عملية السلام»، وتساءل عن «الكيفية التى يمكن بها تفسير التخبط الأمريكى الذى سبقه حشد عسكرى ضخم لضرب العراق دون مبررات مقنعة»[٢٦].

٤- احتمال توسيع التحالف التركى - الإسرائيلى باتجاه ضم بلدان أخرى (الأردن):

أثارته مشاركة الأخير عبر قائد قواته البحرية بصفة مراقب فى هذه المناورات، فضلًا عن مؤشرات أخرى لتنامى العلاقات العسكرية بينه وبين أمريكا وتركيا وإسرائيل، وذلك رغم نفى مسئوولیه رسميًا هذا الاحتمال. فإذا كان الرئيس «مبارك» أكد فى مؤتمره الصحفى المشترك مع الرئيس «الأسد» عقب مباحثاتهما فى «دمشق» فى ١٩٩٨/١/١٤، «أن مصر ترفض أى حلف ضد سوريا وأنها رفضت حضور المناورات المشتركة»[٢٧]، وإذا كان وزير الإعلام السورى «محمد سلمان» فى ١٩٩٨/١/٦، انتقد بشكل غير مباشر مشاركة الأردن معتبرًا «أن أى مشاركة عربية لايبررها مفهوم السيادة» ليرد بذلك على قول نظيره الأردنى «أن مشاركة بلاده فى المناورات قضية أردنية سيادية»، فإن وزير الدفاع الإسرائيلى «موردخاى» عبر فى نفس اليوم عن «ارتياحه» للمشاركة الأردنية بصفة مراقب فى هذه المناورات[٢٨]. ومقابل «الانزعاج»العربى عمومًا من مخاطر هذا التحالف وتلك المناورات عبر مسئوولو الأردن المدنيون والعسكريون عن موقف «مغاير»، وإن استبعدوا هذا الاحتمال. ففى ١٩٩٨/١/٧، أكد وزير خارجيته «فايز الطراونة»: «أن تركيا هى التى دعت بلاده للمشاركة وليس إسرائيل، وأن الأولى أعلنت أن هذه المناورات ليست موجهة ضد أحد، وفتحت الباب للمراقبة، فلماذا لا نذهب ونراقب لنقول: إن هذه هى الأهداف أو ليست كذلك»، مضيفًا «أن الأردن قد أعلن أكثر من مرة على لسان جميع مسؤوليه أنه لايدخل فى أى

تحالفات غير عربية»[٢٩]. وفى ١٩٩٨/٤/٢٠، أكد قائد القوات الجوية الأردنية «أن بلاده لاتشعر بالقلق تجاه الإتفاقات العسكرية بين تركيا وإسرائيل، وأنها تثق فى إعلان تركيا أن هذه الاتفاقات لا تستهدف أى دولة ثالثة، وأن المناورات الثلاثية الأخيرة التى شاركت فيها البحرية الأردنية كمراقب لم تتعد هدفها الإنسانى المعلن»[٣٠].

ثانيًا: دور تركيا فى شمال العراق وعلاقاتها بالمنطقة العربية[٣١]

تمارس تركيا منذ نهاية حرب الخليج الثانية دورًا متعدد الجوانب (الغازى والحامى والوسيط بين أكراد العراق) فى شمال العراق يتعارض مع تأكيداتها الرسمية بشأن حرصها على وحدة العراق وسلامة أراضيه وسيادته، كما يفرز هذا الدور توترات متزايدة فى علاقات تركيا بالعراق وسوريا ومصر، وبلدان عربية أخرى لاسيما فى ظل التوافق الزمنى «المقصود» بين عمليات تركيا العسكرية فى شمال العراق وبين تطور تحالفها العسكرى والإستراتيجى مع إسرائيل من ناحية، وتعاون تركيا وتنسيقها فى دورها هذا مع أمريكا (وبريطانيا) وإسرائيل من ناحية ثانية، فضلًا عن المخاوف العربية «المشروعة» من احتمال أن تكون هذه التحركات التركية مقدمة «لإعادة ترسيم حدود العراق» وتحديدًا لضم تركيا الموصل وكركوك من ناحية ثالثة.

١- تركيا «وحماية الأكراد»

تمارس تركيا هذا الدور فى نطاق ما يُسمى «بقوة المراقبة الجوية» لمراقبة

منطقة الحظر الجوى فى شمال العراق والتى حلت منذ نهاية ١٩٩٦ محل قوات « المطرقة » الغربية العاملة منذ يوليو/ تموز ١٩٩١ ضمن ما كان يُسمى « بعملية توفير الراحة ». ورغم أن القوة الجديدة - القاصرة على أمريكا وبريطانيا بعد انسحاب فرنسا منها - تبدو مختلفة من حيث اقتصارها على قيام الطائرات الأمريكية والبريطانية بمهمة مراقبة شمال العراق انطلاقًا من قاعدة « انجيرليك » التركية ، بينما كانت العملية السابقة تتضمن عمليات جوية وبرية فى آن واحد ، إلا أن الاختلاف الفعلى بينهما محدود لأن القوات البرية « الحليفة » أعيد تجميعها ونقلها من « زاخو » بالشمال العراقى إلى الحدود التركية فى « سيلوبى » بعد الاقتتال بين قوات حزبى « طالبانى » و « بارزانى » فى سبتمبر/ أيلول - أكتوبر/ تشرين أول ١٩٩٦.

وقد وافق البرلمان التركى فى ١٩٩٦/١٢/٢٤ على عمل هذه القوة لمدة (٦) أشهر ، وعاد فى ١٩٩٧/٦/٢٦، ليوافق على تمديد فترة عملها (٦) أشهر أخرى دون اهتمام باحتجاج العراق على هذا العمل لأنه « يعبر عن تفريط الساسة الأتراك فى مصالح تركيا الحقيقية وإصرارهم على إلحاق الأذى بالعراق وتهديد أمنه الوطنى » طبقًا لبيان الخارجية العراقية فى ١٩٩٧/٦/٢٨، وصدر عن الأخيرة بيان آخر فى ١٩٩٧/١٢/٢٦، « لاستنكار قرار البرلمان التركى بالتمديد لمدة ستة أشهر أخرى لما يُسمى بقوات رصد الشمال العراقى الأمريكية - البريطانية ، ، وتأكيد احتفاظ العراق بحقه الكامل فى اتخاذ ما يراه مناسبًا للدفاع عن سيادته على أرضه »[٣٢].

٢- تركيا والوساطة بين الأكراد العراقيين

تؤدى تركيا هذا الدور بالتنسيق والتعاون مع أمريكا وبريطانيا فى إطار «عملية أنقرة للسلام» التى بدأت باتفاق «أنقرة» فى ١٩٩٦/١٠/٣١ لإنهاء القتال بين حزبى «بارزانى» و «طالبانى»، وعُقدت حتى الآن أربع جولات لمباحثات «أنقرة» دون أن تمنع تجدد الاشتباكات بين قوات الحزبين وذلك لعدة عوامل منها :-

١- تجاهل هذا الاتفاق الجذور الحقيقية لمشكلة شمال العراق، أى «تغييب» العراق كطرف شرعى أساسى قادر على إعادة الاستقرار إلى المنطقة، حيث ينص الاتفاق على امتناع هذين الحزبين عن طلب المساعدة من أى «قوة خارجية» فى إشارة واضحة إلى كل من العراق وإيران. وإذا كان استبعاد الأخيرة من اتفاق أمريمكن تبريره سياسيًا وقانونيًا، فإن الأمر يختلف مع العراق لتعلق الاتفاق بمناطق تدخل ضمن نطاق سيادته وحدوده الدولية.

٢- عدم تضمن الاتفاق نقاط الاختلاف الأساسية بين هذين الحزبين «كترتيبات انتخاب برلمان كردى جديد، وكيفية تقسيم حصيلة الجمارك على السلع المنقولة عبر الحدود بين تركيا وكردستان العراق».

٣- تدخل تركيا كطرف فى الصراع بين هذين الحزبين بدعمها لأحدهما (حزب بارزانى) فى مواجهة منافسه (حزب طالبانى) لتقديرها مخاطر «تحالف» الأخير مع حزب PKK رغم إعلان «طالبانى» قبيل مغادرته «أنقرة» فى ١٩٩٧/٨/١٦ «أنه نجح فى إقناع المسؤولين الأتراك بعدم صحة

اتهام حزبه بتقديم دعم لوجستى لمقاتلى حزب PKK ، وأنه عرض على أنقرة تعاونًا كاملًا لحماية أمن الحدود ...» ومع تجدد الاشتباكات مع غريمه فى ٢٠/ ١٠/١٩٩٧ بعد سقوط اتفاق «هش» لوقف إطلاق النار تم التوصل إليه فى ١٧/١٠/١٩٩٧ بوساطة تركية وأمريكية وبريطانية ، أعلن «طالبانى» : «أنه لم يعد يعترف بتركيا راعية للسلام أو محايدة لأنها أصبحت جزءًا من النزاع» . وقد تجددت هذه الاشتباكات فى ١/١١/١٩٩٧، مما دفع بألف من الأكراد العراقيين إلى النزوح إلى تركيا[٣٣] .

وحققت تركيا عدة مزايا من دورها فى هذه العملية ، فإضافة إلى إعطاء الأقلية التركمانية دورًا مهمًا فى الإشراف على تنفيذ هذا الاتفاق عبر مشاركتها فى «قوة مراقبة السلام» ، وتضين الاتفاق بندين بشأن اعتبار حزب PKK «منظمة إرهابية» وإخلاء أحد المخيمات الكردية التركية فى شمال العراق بزعم خضوعه لسيطرة الأخير ، اكتسبت تركيا فى إطار هذه العملية «وجودًا عسكريًا مقبولًا» فى المنطقة بذريعة دعم هذه القوة ، حيث أعلنت رئاسة الأركان التركية فى ٢٩/٤/١٩٩٧ «إرسال وحدات عسكريةتركية من (٤٠٠) جندى فى عربات مدرعة مزودين بأسلحة خفيفة إلى كردستان العراق لدعم قوة مراقبة السلام ...» .

٣- العمليات العسكرية التركية فى شمال العراق ومسألتا «المنطقة الأمنية» والموصل

تواصل تركيا منذ أغسطس/ آب عملياتها البرية والجوية فى شمال العراق

بدعوى «تدمير قواعد حزب PKK فى المنطقة ومنع تسلل عناصره عبر الحدود»، ووصل مجموع هذه العمليات منذ بداية ١٩٩٧ وحتى ٢٥/٥/ ١٩٩٧ إلى (٧٣) عملية، وتبعتها (٢٩) عملية منذ الانسحاب الجزئى للقوات التركية المشاركة فى عملية «فولاذ ٩٧» فى ٢١/٦/١٩٩٧- وكانت قد بدأت فى ١٤/٥/١٩٩٧- وحتى ٢٦/٨/١٩٩٧، وأردفتها بعمليات أخرى أهمها عملية «فجر» فى ٢٤ سبتمبر/ أيلول - أكتوبر/ تشرين أول ١٩٩٧ وما أعقبها من إعلان قيام «المنطقة الأمنية» فى شمال العراق فى ٢٢/١٠/١٩٩٧، ثم تواصلت هذه العمليات منذ ذلك الحين ومنها: عملية كبيرة جرت على عمق ٤٠ كم داخل العراق بمشاركة (٢٠) ألف جندى تركى تساندهم طائرات حربية ودبابات، وبمشاركة (٨) آلاف من مقاتلى حزب «بارزانى» ضد ما سمى «بمواقع لحزب PKK» واستمرت أسبوعين فى الفترة ٥- ١٧/١٢/ ١٩٩٧ فى مواكبة قمة «طهران» الإسلامية، وأسفرت طبقًا للبيانات التركية عن مصرع (١٨٢) متمردًا من PKK وإصابة (٧) من الأكراد العراقيين المتحالفين مع القوات التركية[٣٤]، وعملية ثانية برية وجوية فى الفترة ٢٦- ٢٩/١٢/١٩٩٧ توغلت خلالها قوات تركية قوامها (١٥) ألف جندى تعززهم الدبابات والطائرات المقاتلة والعمودية إلى عمق (١٠) كم فى شمال العراق، وساندتها قوات «بارزانى»[٣٥]، وعملية ثالثة برية وجوية شنتها القوات التركية فى شمال العراق فى ١٢- ١٣/٤/١٩٩٨ ضد ما وُصف «بآخر معاقل حزب PKK بالقرب من الحدود العراقية»[٣٦].

تشكل هذه العمليات تهديدًا لسيادة العراق ووحدة أراضيه، كما أنها

تطرح آثارًا آنية وبعيدة المدى لا تهدد فحسب مستقبل العراق السياسى ككيان ودولة، وإنما أيضًا تهدد أمن سوريا والأمن العربى عمومًا، وذلك بالنظر إلى مايلى :

أ - أن هذه العمليات تتم **بإرادة تركيا المنفردة** « كقوة غازية » على خلاف ثلاث عمليات « للمطاردة الحثيثة » نفذتها تركيا بموافقة العراق بموجب اتفاق أكتوبر/ تشرين أول ١٩٨٤ وحتى إلغاء/ تجميد هذا الاتفاق من جانبها فى سنتمبر/ أيلول ١٩٨٨. ولاتهتم تركيا باحتجاجات الجامعة العربية والعراق والبلدان العربية والاسلامية على هذه العمليات، حيث قدم العراق وحده (٢٧) مذكرة احتجاج إلى الأمم المتحدة والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى فى غضون عشرة أيام من ١٥- ١٩٩٧/٥/٢٥ إبان عملية « فولاذ ٩٧» وأتبعها بمذكرة أخرى إلى الأمم المتحدة فى ١٩٩٧/٨/٢٦ ونددت خارجيته بعملية « فجر » فى ١٩٩٧/٩/٢٧ وبالعمليات التركية اللاحقة حيث طالبت فى ٢٧/ ١٩٩٧/١٢ الحكومة التركية « بسحب قواتها من الأراضى العراقية، والكف عن هذه الممارسات المتنافية مع أبسط حقوق الجوار ومبادىء القانون الدولى » وأكدت « احتفاظ العراق بحق الرد واتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية أراضيه وسيادته الوطنية »[٣٧].

ورغم هذه الاحتجاجات العربية والإسلامية، تؤكد تركيا على لسان مسئوولها « حقها » فى مواصلة هذه العمليات « كتدابير وقائية » فى حربها ضد المتمردين الأكراد فى ظل غياب سلطة الدولة العراقية فى شمال العراق. وتوالى

صدور هذه التصريحات التركية عقب تأكيد بيان قمة «طهران» الإسلامية فى ١٩٩٧/١٢/١١ على «وحدة أراضى العراق والمطالبة بوقف الاعتداءات المتكررة على شماله» وتأكيده «الحفاظ على أمن الدول الإسلامية وسلامتها الإقليمية» فى إشارة إلى ضرورة وقف التدخل العسكرى التركى فى شمال العراق[٣٨]. فخلال العملية العسكرية التركية فى الشمال العراقى فى ٥- ١٧/ ١٩٩٧/١٢ إبان انعقاد هذه القمة، أكد وزير الدولة التركى للشؤون الخارجية «اهان انديكان» فى ١٩٩٧/١٢/١٣ «أن القوات التركية ستستمر فى تنفيذ عملياتها داخل الأراضى العراقية مادامت السلطات العراقية عاجزة عن فرض سيطرتها على بعض المناطق التابعة لها، وأن الحكومة العراقية لاسلطة لها الآن فى الشمال ولا تخضع هذه الأراضى لسلطة أحد، وكل مايهم تركيا هو حماية مواطنيها من الهجمات التى يشنها حزب PKK من قواعده هناك، وأن كافة العمليات والنشاطات العسكرية التركية فى المنطقة قصيرة ووقائية وبعدها ستنسحب القوات التركية عائدة إلى بلادها»[٣٩]. وإبان نفس العملية أكد بيان لهيئة الأركان العامة التركية فى ١٩٩٧/١٢/١٧ «أن القوات المسلحة التركية ستواصل كفاحها ضد منظمة PKK الانفصالية بنفس التصميم والقوة داخل تركيا، وإذا لزم الأمر داخل شمال العراق»[٤٠]. وفى ١٩٩٨/١/٧ أرسلت الحكومة التركية رسالة إلى الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامى تؤكد تحفظ تركيا على القرار الصادر عن قمة «طهران» الإسلامية بشأن العراق، و «أن التدابير التى تقوم بها تركيا فى شمال العراق تدابير مؤقتة ومحدودة يُقصد منها تأمين تركيا ضد هجمات منظمة PKK الانفصالية من شمال العراق»[٤١].

ب - أن إعلان تركيا إقامة « **منطقة أمنية** » فى شمال العراق فى ٢٢/١٠/ ١٩٩٧ جاء تكريسًا لوجود عسكرى فعلى تركى متواصل فى المنطقة منذ عام ١٩٩١، ولتعاون « أمنى » بين تركيا وحزب « بارزانى » الذى شاركت قواته القوات التركية فى عملية « فولاذ ٩٧» فى الفترة من ١٤/٥/١٩٩٧ إلى ٢١/ ٦/ ١٩٩٧، وفى العمليات التركية اللاحقة لإعلان هذه المنطقة فى القتال ضد عناصرPKK ، كما جاء إنشاء هذه المنطقة ليعبر عن استفادة تركيا من خبرة إسرائيل فى جنوب لبنان .

وهذه المنطقة أعلن تفاصيلها بوضوح فى نفس اليوم « بولنت أجاويد » نائب رئيس الوزراء التركى بقوله : « إن القوات التركية أقامت منطقة أمنية فى شمال العراق على عمق يتراوح بين ٥- ٣٠كم ، ويتركز فيها حوالى ثمانية آلاف جندى . وستبقى هذه القوات هناك لمنع عناصر حزب PKK من القيام بأى نشاط عسكرى فى المنطقة والتسلل عبر الحدود ، وستواصل القوات التركية فى منطقة الحزام الأمنى عملياتها العسكرية ، تساندها من وقت لآخر قوات تركية أخرى ستدخل المنطقة إذا لزم الأمر . وهذه القوات - إضافة إلى مهامها فى منطقة الشريط الحدودى - ستقوم بمساعدة قوات الحزب الديمقراطى الكردى بقيادة بارزانى فى قتالها ضد قوات الاتحاد الوطنى الكردستانى » .

وكان مسؤولون أتراك آخرون - كما سبق القول - قد تحدثوا أيضًا آنذاك عن « نشر أجهزة الكترونية بالتعاون مع إسرائيل وأمريكا لمراقبة القطاع العراقى من الحدود » .

ويُلاحظ أن إعلان تركيا قيام هذه المنطقة رغم نفى تصريحات مسؤوليها لاحقًا إقامتها، جاء لإنهاء «جدل» كان دائرًا بين أوساطها الرسمية وغير الرسمية إثر نهاية حرب الخليج الثانية بشأن ما إذا كان من الأفضل لها الاعتماد على نفسها فى مواجهة «عناصر وقواعدPKK» فى شمال العراق عبر شن عمليات عسكرية متواصلة أم التعاون «الأمنى» مع أحد الحزبين الكرديين العراقيين. ذلك أن تركيا باتت فعلًا تجمع بين هذين الأسلوبين فى آن واحد فى إطار تواجدها العسكرى الدائم فى شمال العراق عبر عملياتها العسكرية المتكررة فى المنطقة واللاحقة لإقامة «المنطقة الأمنية» من ناحية، وعبر إنشاء هذه المنطقة والتعاون «الأمنى» مع حزب «بارزانى» من ناحية أخرى. وينظم هذا «التعاون» بروتوكول أعلنته رئاسة الأركان التركية فى ١٩٩٧/٦/٦ وفى ١٩٩٧/٦/٢١ وينص على «أن يسلم الجيش التركى قوات بارزانى مواقع وقواعد استولى عليها من PKK، وأن يعيد إعمار حوالى (٤٠٠) قرية حدودية كان سكانها قد هجروها تحت ضغط الأخير، وأن يزود هذه القوات بالسلاح والمال». وفى ١٩٩٨/١/٤ قررت القوات المسلحة التركية إعادة فتح (٩٠) مخفرًا حدوديًا بشمال العراق كانت قد أقامتها عام ١٩٩٥ وتسليمها إلى حزب «بارزانى» لمنع عناصر PKK من التسلل إلى تركيا عبر الحدود[٤٢].

ج – **أن لتركيا أهدافًا أخرى** من تدخلها العسكرى و «منطقتها الأمنية» فى شمال العراق. فإضافة إلى **الضغط السياسى (والعسكرى) على سوريا والعراق** لدفع البلدين إلى تقديم «تنازلات» لها بصدد قضايا معينة كالمياه وأمن

الحدود ، قد تشمل هذه الأهداف تحرك تركيا مستقبلًا **لضم منطقة الموصل وكركوك** الغنية بالنفط وموضع تركز التركمان خصوصًا وأن « دميريل » كان قد طالب صراحة إبان عملية « فولاذ ٩٥» فى ١٩٩٥/٥/٣ « بإعادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق لاسترداد إقليم الموصل الذى كانت بلاده قد اضطرت للتنازل عنه لصالح العراق ، وبحيث تنتهى حدود تركيا عند نهاية نفط الموصل وكركوك بما يمنع أيضًا تسلل متمردى حزب PKK عبر الحدود الحالية » .

رغم عدم إثارة المسئوولين الأتراك رسميًا لهذه المسألة خلال عملية « فولاذ ٩٧» والعمليات اللاحقه لإعلان « المنطقة الأمنية » ، إلا أن تجاوز هذه العملية - فى نطاقها الجغرافى - الحجج التركية المعلنة (مطاردة عناصر PKK) وصولًا واقترابًا من مناطق عراقية شمالية إستراتيجية على رأسها الموصل التى تقدمت نحوها القوات التركية بعد أقل من عشرة أيام من بدء العملية وأصبحت على مشارفها ولم تكن تفصلها عن القوات العراقية سوى ثلاثة كيلو مترات يعنى سعى تركيا فعليًا وعبر خطوات تدريجية إلى إحياء وتحقيق طموحاتها الإقليمية فى الموصل وكركوك - وهما جزء من إقليم تركيا بموجب ميثاقها الوطنى لعام ١٩٢١- بالاستفادة من سلبية المجتمع الدولى وآلياته ، وقصور ردود الفعل العربية إزاء تحركاتها العسكرية فى شمال العراق ، والدعم الأمريكى لهذه التحركات . ويُحتمل أن تلجأ تركيا مستقبلًا فى ظل ظروف دولية وإقليمية « مناسبة » إلى ضم الموصل - كركوك وربطهما - وقبرص الشمالية - بها فى إطار فيدرالية أو كونفيدرالية معينة .

وكان وزير الدفاع السورى قد أشار إلى هذين الهدفين التركيين فى ١/ ١٩٩٧/١٢ بقوله : « إن وجود القوات التركية على جزء من شمال العراق هو ثمرة من ثمار التحالف التركى - الإسرائيلى وتعبير عن أطماع تركيا فى إقامة حزام أمنى يسهل أمر أى خطوة لاحتلال آبار النفط فى شمال العراق من جهة ، وللضغط على سوريا من جهة ثانية »[٤٣] .

٤- تركيا ومسألتا « المنطقة الأمنية » والموصل إبان الأزمة العراقية - الأمريكية فى فبراير/ شباط ١٩٩٨

اتخذت تركيا موقفًا إيجابيًا بوجه عام خلال هذه الأزمة المرتبطة بالتهديدات الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية ضد العراق حتى يسمح للمفتشين الدوليين بدخول القصور الرئاسية ، والمواقع الحساسة الأخرى دون أى شروط ، حيث شاركت فى الجهود الدولية المبذولة آنذاك لحل الأزمة دبلوماسيًا عبر زيارة وزير خارجيتها « إسماعيل جيم » للعراق فى ١٩٩٨/٢/٣، كما أعلنت معارضتها اللجوء إلى الخيار العسكرى لحل الأزمة وأكدت عدم مشاركتها فى أى ضربة عسكرية أمريكية محتملة للعراق .

وجاء هذا الموقف من جانب تركيا تعبيرًا عن تقديرها لمخاطر هذه الضربة سواء على مصالحها الاقتصادية أو لمخاطر « حدوث فوضى » داخل العراق وتحديدًا فيما يتعلق باحتمال نزوح الأكراد العراقيين إليها ، ومخاطر « تقسيم العراق » . أشار « يلماز » بوضوح إلى الناحية الأولى فى ١٩٩٨/٢/٣ بتأكيده

«أن تركيا آخر دولة تطلب القيام بعمل عسكرى ضد العراق، لاسيما وأن خسائرها منذ حرب الخليج الثانية بلغت (٣٥) مليار دولار[٤٤]، كما نصح «أجاويد» فى ١٩٩٨/٢/٩ «بأن تقدم واشنطن تعهدات لبغداد برفع الحظر المفروض على العراق إن كانت تريد نزع فتيل الأزمة»[٤٥]، وأصدرت الحكومة التركية عقب اجتماعها فى ١٩٩٨/٢/٦ بيانًا طالبت فيه «بضرورة قيام الأمم المتحدة بتخفيف العقوبات المفروضة على العراق لو وافق رئيسه على تنفيذ قرارات مجلس الأمن»[٤٦].

أما الناحية الثانية فركز عليها بدرجة أكبر «جيم» بتعبيره فى ١٩٩٨/٢/٨ عن «قلق تركيا من حدوث فوضى بالعراق إذا ما تعرض لضربة عسكرية أمريكية ليس بشأن الجانب الاقتصادى فحسب بل السياسى أيضًا، حيث سيؤدى تقسيم العراق إلى نشوء وضع لايتناسب مع مصالح تركيا»، وأعرب عن «مخاوفه من المخاطر التى تهدد وحدة أراضى العراق وانعكاسات تقسيم محتمل له على توازنات القوى بالمنطقة»، وتساءل «ماذا سيكون موقف إيران فى حالة حدوث تقسيم للعراق؟»[٤٧].

ويُلاحظ فى هذا السياق ما يلى:

١- أن «مخاوف» تركيا من الانعكاسات السلبية المحتملة لضرب أمريكا للعراق وتحديدًا فى مواجهة احتمال تدفق اللاجئين الأكراد إليها، دفعت حكومتها فى ١٩٩٨/٢/٦ إلى إعلان «أنها قررت اتخاذ كافة التدابير اللازمة لمواجهة الآثار السلبية التى تنعكس على تركيا نتيجة أى تدخل عسكرى

أمريكى فى العراق ، وبدء الاستعدادات لتنظيم عمليات المساعدات الإنسانية تحسبًا لتدفق الأكراد العراقيين »[٤٨] . ورغم عدم الإفصاح رسميًا عن ماهية هذه « التدابير » ، أشارت مصادر أخرى : تركية – غير رسمية – وغربية وكردية إلى تدابير « عسكرية » تركية كان منها :

أ – قيام تركيا بحشد قوات كبيرة على حدودها مع العراق حيث ذكرت مصادر غربية دبلوماسية وعسكرية فى ١٩٩٨/٢/١٣ « أن تركيا قامت خلال الأسابيع الأخيرة بحشد قوات إضافية تشمل عدة آلاف من الجنود والمدرعات لمنع دخول أي لاجئين من أكراد العراق »[٤٩] .

ب – دخول آلاف من الجنود الأتراك فى الأسبوع الأول من فبراير/ شباط ١٩٩٨ شمال العراق « تمهيدًا لإقامة منطقة عازلة بعمق (١٥) كم تحسبًا لتدفق اللاجئين الأكراد نحو حدود تركيا فى حالة لجوء أمريكا وبريطانيا إلى استخدام القوة العسكرية ضد العراق » ، وهو ما أشارت إليه مصادر صحفية تركية فى ٧/ ١٩٩٨/٢ ومصادر غربية فى ١٩٩٨/٢/١٣[٥٠] .

ويُرجح قيام تركيا باتخاذ هذه التدابير العسكرية بشقيها رغم نفى المسؤولين الأتراك ذلك ، لاسيما فى ظل تأكيد المتحدث باسم رئاسة الأركان التركية فى ١٩٩٨/٢/٩ « أن القوات التركية لم تدخل العراق بعد ، ولكنها تستعد لذلك على الحدود »[٥١] ، فضلًا عما سبق ذكره بشأن طبيعة « المنطقة الأمنية » المعلنة من جانب تركيا فى شمال العراق فى ١٩٩٧/١٠/٢٢.

٢– أن « مخاوف » تركيا من « مخاطر تقسيم العراق وأطماع إيران » لم

تحل من ناحية دون مواصلتها عملياتها العسكرية فى شمال العراق المهددة لسيادته وتكامله الإقليمى، كما لم يمنعها من ناحية ثانية من اتخاذ بعض التدابير باتجاه «الإعداد لتحرك محتمل **لاحتلال الموصل وكركوك**» باستغلال فوضى داخلية محتملة بالعراق تعقب تعرضه لضربة أمريكية واسعة النطاق. جدير بالذكر أن ناطقًا باسم حزب «طالبانى» ذكر فى ١٩٩٨/٢/١١: «أن ما يتراوح بين ١٠- ١٥ ألف جندى تركى دخلوا بالفعل شمال العراق منذ أيام، وأن الأتراك يخططون لإقامة **جمهورية تركمانية** فى الموصل وكركوك، وأنهم يدربون حاليًا أربعة آلاف من التركمان فى مدينة أربيل الخاضعة لسيطرة بارزانى»[٥٢].

٣- أن **أمريكا** دعمت موقف تركيا وتدابيرها «العسكرية» على حدودها مع العراق وفى شماله. ففى ١٩٩٨/٢/١٢ قال متحدث باسم الخارجية الأمريكية «إن واشنطن تقدر القلق الذى يساور تركيا حول أمنها وتدفق اللاجئين إليها»، فيما وُصف «بإعطاء واشنطن الضوء الأخضرلتدخل القوات التركية فى شمال العراق»[٥٣]. وجاء هذا الموقف متسقًا مع الموقف الأمريكى «المتفهم» و «المساند» للعمليات العسكرية التركية فى شمال العراق قبل وبعد هذه الأزمة، ومن ذلك تصريح مسؤول بالخارجية الأمريكية فى ١٩٩٧/١٢/٨ إبان إحدى هذه العمليات «إن واشنطن لم تطلب من أنقرة سحب قواتها من شمال العراق مادامت عمليتها محدودة فى الزمان والمكان وبشرط ألا تتعرض للمدنيين وحقوقهم الإنسانية، وأنها لا تعترض على تنفيذ تركيا عمليات ضد

حزب PKK فى المنطقة، وأنها تراقب تطورات الوضع هناك عن كثب خصوصًا فيما يتعلق بتدخل محتمل من جانب إيران والعراق»[٥٤].

من ناحية أخرى عبر عن هذا الدعم أيضًا «يلماز» فى ١٩٩٨/٢/٧ بتأكيده «أن الولايات المتحدة ستوفر لتركيا بطاريات صواريخ باتريوت المضادة للصواريخ لنصبها على الحدود مع العراق تحسبًا لأى هجوم صاروخى عراقى»[٥٥]. وكان «يلماز» قد صرح فى ١٩٩٨/٢/٣، أى فى نفس يوم سفر وزير خارجيته إلى العراق: «أن أمريكا يمكن أن توجه ضربة عسكرية إلى العراق فى حالة عدم تنفيذه قرارات حظر أسلحة الدمار الشامل، وأن تركيا تشارك أمريكا فى مخاوفها بشأن ترسانة الأسلحة العراقية التى تُعتبر مصدر قلق لدول المنطقة، وأمريكا نظرًا لمصالحها الإستراتيجية بها(!)»[٥٦].

ثالثًا: تركيا ومشكلة مياه الفرات[٥٧]

توارت فى الآونة الأخيرة بدرجة ما أهمية مشكلة المياه كعامل للتوتر فى علاقات تركيا بسوريا والعراق لصالح مسألتى التحالف التركى - الإسرائيلى والدور التركى فى شمال العراق، مع مراعاة صعوبة فصل الأخيرتين عن هذه المشكلة باعتبارهما أحد أدوات الضغط التركى على البلدين العربيين بصددها. وعلى خلاف فترات سابقة لم تعد تركيا تقرن «اتهاماتها» لسوريا «بدعم حزبPKK» بتهديدها بإمكانية استخدام «سلاح المياه» ضدها. بيد أن الآونة الأخيرة شهدت أيضًا تطورات مهمة لهذه المشكلة وللموقف التركى تجاهها تؤكد صعوبة أو بالأحرى «استحالة» تصور إمكانية تسويتها فى

المستقبل القريب بشكل يضمن الحقوق والمصالح المائية السورية والعراقية ، ومن هذه التطورات مايلى :

١- مواصلة تركيا موقفها الثابت إزاء مشكلة المياه ، باعتبارها الفرات ودجلة من « الأنهار العابرة للحدود » وليس من « الأنهار الدولية » مما يعطيها « حق » إقامة ماتشاء من سدود ومشروعات على النهرين وروافدهما داخل إقليمها فى إطار مشروع « جاب » GAP من ناحية ، وتعاملها مع النهرين « كحوض نهر واحد » بما يعنيه ذلك من إمكانية استغلال العراق مياه دجلة لتغطية أى نقص فى مياه الفرات من ناحية ثانية ، ورفضها إبرام معاهدة دولية ثلاثية تنظم استغلال مياه الفرات وتحدد الحصص المائية لكل من الدول الثلاث مفضِّلةً على ذلك صيغة معينة « للتعاون الفنى » من ناحية ثالثة . وفى ضوء هذا الموقف تواصل تركيا مشروع « جاب » لاستكمال سدوده ووحداته قبل عام ٢٠٠٢، دون اهتمام يُذكر بسلبياته على سوريا والعراق سواء من حيث انخفاض تدفق مياه الفرات إليهما أو من حيث تلويث هذه المياه ، وقد انخفض بالفعل فى منتصف يونيو/ حزيران ١٩٩٧ تدفق هذه المياه من ما يتراوح بين ٢٩- ٣٠ مليار م٣ سنويًا - إلى ١٣- ١٥ مليار م٣ سنويًا .

عبر عن هذا الموقف مؤخَّرًا الرئيس « دميريل » بتأكيده فى ١٩٩٧/١٢/١٢ « أن تركيا تواصل العمل فى مشروع جـاب الذى يعمل على الاستغلال الأمثل للثروة المائية وإعادة بناء مناطق جنوب شرق تركيا ، وسيغطى خلال عشر سنوات تكاليفه المُقدَّرة بـ (٣٦) مليار دولار ، رغم أن هذا المشروع يثير استياء

وقلق الحكومتين : السورية والعراقية »[٥٨] . وكان « دميريل » قد شدد فى ١٥/ ١٩٩٧/٩ على « عدم قبول تركيا إصرار سوريا والعراق على تقسيم مياه الفرات ودجلة إلى ثلاث حصص متساوية (!) ، وتمسكها بخطة ثلاثية المراحل اقترحتها من قبل ، وتستهدف الاستخدام الرشيد لموارد مياه النهرين من خلال دراسات عملية مشتركة غايتها تحديد الاحتياجات الحقيقية للدول الثلاث على أساس حساب الأراضى القابلة للرّى وتحديد متطلباتها المائية والاستخدامات الأخرى بما فيها مياه الشرب » ، وزعم أيضًا « أن تركيا تولى اهتمامًا بالغًا لمسألة تجنب أن تؤدى مشروعاتها التنموية إلى الإضرار بهذين البلدين وتسمح بمرور كميات كافية من المياه إليهما ، وليس فى نيتها أن توقف المياه عن البلدين اللذين ، تذهب إليهما حاليًا مياه كثيرة من النهرين ، ولن تكون هناك شكوى من جانب أى منهما من مسألة المياه فى غضون ٢٠- ٢٥ سنةً » .

وعبر عن هذا الموقف أيضًا مؤشران آخران هما :

أ- عدم استجابة تركيا للمطالب السورية والعراقية المتكررة باستئناف اجتماعات اللجنة الفنية الثلاثية الخاصة بالمياه- والتى لم تجتمع منذ نهاية ١٩٩٢- وبالتوصل إلى اتفاق نهائى وعادل لتحديد حصص الدول الثلاث من مياه الفرات ، وهى مطالب عبر عنها رئيسا وفدى البلدين فى ندوة ممثلى البرلمانات العربية حول « المياه ودورها الإستراتيجى فى الوطن العربى » فى مارس/ آذار ١٩٩٧، ووزير الرّى السورى فى ١٩٩٧/٥/٥، ورئيس الوزراء السورى فى

١٩٩٧/٩/٢٩، وبيان للخارجية العراقية فى ١٩٩٧/١٠/٢٠، وبيان اجتماعات اللجنة السورية - العراقية الخاصة بالمياه فى «دمشق» فى ٢٢- ١٩٩٧/١٠/٢٨، ورئيس دائرة المياه الدولية بوزارة الرّى السورية فى ١٩٩٨/٥/١٨[٥٩].

ب - رفض تركيا الموافقة على الاتفاقية الدولية الجديدة حول قانون استخدام المجارى المائية الدولية فى الأغراض غير الملاحية التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٩٧/٥/٢١ متذرعةً «بأن هذه الاتفاقية مُجْحِفَةَ بالدول التى بنت سدودًا فى أراضيها»، وإن كان هدفها الحقيقى تجنب أن تقيّد هذه الاتفاقية جهودها لاستكمال «جاب» بآثاره السلبية على سوريا والعراق، لاسيما وأن هذه الاتفاقية تتضمن مبادىء «الانتفاع والمشاركة المنصفات والمعقولات، والالتزام بعدم التسبب فى ضرر جسيم أو ذى شأن، ووجوب مراعاة مصالح دول المجرى المائى المعنية، والتزام الدولة بالعمل على تخفيف الضرر وإزالته والتعويض عنه عند الضرورة، والالتزام بالتعاون والإخطار عن الإجراءات المزمَع اتخاذُها - أى المشروعات التى تنوى إحدى الدول النهرية القيام بها ويُحتمل أن تكون لها آثار سلبية على الدول النهرية الأخرى - وهو ماينطبق عادة على مشروعات دول المنابع»، فضلًا عن دعوة البلدين العربيين تركيا إلى «ضرورة متابعة أعمال اللجنة الفنية المائية الثلاثية، وتسهيل التعاون للوصول إلى حل لاقْتِسام مياه الفرات بشكل عادل وفقًا للقوانين النافذة، وخصوصًا قانون استخدام المجارى المائية فى الأغراض غير الملاحية»، على حد تعبير معاوِن وزير الرى السورى فى ١٩٩٧/١٢/٢٩[٦٠].

٢- امتداد التعاون التركى - الإسرائيلى إلى مشروع «جاب»، بما يعنيه ذلك من «إقحام» تركيا إسرائيل فى علاقاتها بسوريا والعراق بشأن مياه الفرات ودجلة، أو بعبارة أخرى تحويل هذا المشروع وغيره من المشروعات و «الأفكار» قيد البحث إلى «تحالف مائى» يعزز التحالف الإستراتيجى بين البلدين. ففى ختام زيارته «لأنقرة» حيث رأس الوفد الإسرائيلى فى اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة، أعلن «شارانسكى» وزير التجارة والصناعة الإسرائيلى فى ١٩٩٨/٣/٢٥: «أن تركيا وإسرائيل سوف تتعاونانِ فى مشروع جنوب شرق الأناضول، وأن إسرائيل ستضع خبراتها فى مجالى الزراعة والرى لخدمة هذا المشروع حيث تمتلك تكنولوجيا متقدمة فى هذين المجالين»[٦١].

٣- دعوة تركيا إلى «تسويق ريع» مياه الفرات ودجلة: عبر عن هذه الدعوة وزير الدولة التركى «صالح يدرم» المسؤول عن مشروع «جاب» فى أغسطس/ آب ١٩٩٧ وفى نوفمبر/ تشرين الثانى ١٩٩٧ بغرض «مقايضة المياة بالنفط»، حيث أشار إلى: «أن بالشرق الأوسط موارد بترولية كبيرة، وهى هبة من اللّه كالمياه، وأنه إذا رضى العرب بِضَخِّ نفطهم دون مقابل فإن تركيا سترسل لهم المياه الموجودة لديها فى بحيرات السدود. وإن تركيا ستباشر فى بورصة المياه لبيع مياه جاب إلى العرب ودول الشرق الأوسط؛ لأنها ليست مستعدة لإعطاء مياهها دون مقابل؛ ولذلك ستعمل على تسويقها بحيث تتمكن الإدارة الخاصة بجاب من طرح سندات بورصته فى أسواق البورصة العالمية»[٦٢].

ورغم نفى «دميريل» فى ١٩٩٧/٩/١٥ «أن مسألة بيع بلاده للمياه تنصرف أيضًا إلى مياه دجلة والفرات»، إلا أن هذه المسألة تشكل تطورًا نوعيًا مهمًا فى السياسة المائية التركية؛ لاقتصار مشروعاتها المعلنة حتى الآن «لبيع المياه» على ثلاثة أنهار وطنية تركية: سيهان وجيهان فى إطار مشروع مياه السلام، ومانوجات فى إطار اتفاق المياه التركى - الإسرائيلى الجارى بحثه والتفاوض بشأنه منذ منتصف ١٩٩٠. أضف إلى ذلك أن مجرد إثارة هذه المسألة يشكل فى حد ذاته وسيلة إضافية للضغط التركى على سوريا والعراق لقبول «الوضع القائم» أو فى أفضل الأحوال «التسوية الفنية» المقترحة من جانب تركيا لمشكلة المياه.

وقد انتقد العراق وسوريا بشدة هذه الدعوة التركية، كما نددت سوريا بمشروع «السوق الدولية للمياه» المطروح أمام مؤتمر «**مياه العالم: تمويل مشروعات المستقبل**» المنعقد «باستانبول» فى ٢٩- ١٩٩٧/٩/٣٠، ودعت الدول العربية إلى مقاطعته؛ لمخاطره على سوريا والمشرق العربى بأكمله؛ «لأنه يساهم فى إيجاد رأى عام دولى لمصلحة تركيا التى صرح مسؤولوها بأنهم ينوون بيع المياه مقابل النفط العربى، ويعتبرون مياه الفرات ودجلة من أنهارهم الوطنية». وانعقد بالفعل هذا المؤتمر بمبادرة من الحكومة التركية وصحيفة «هيرالد تريبيون الدولية» الأمريكية، وبمشاركة البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، وهيئات المعونة الأمريكية والأوروبية والكندية، وإسرائيل، والأردن، والعراق، وبعض الدول الإسلامية، والأمريكية اللاتينية، وقاطعته مصر وسوريا

ودول عربية أخرى. ويُلاحظ بشأنه ما يلى:

أ- أن امتناع الكثير من رؤساء الدول والحكومات المدعوة عن حضور المؤتمر من ناحية، وقلّة البيانات المتاحة عن مناقشاته ونتائجه من ناحية ثانية، لا ينفيان «خطورة» دلالاته حتى ولو اقتصرت على تحويل فكرة «بيع المياه» المطروحة لأول مرة من جانب «أوزال» عام ١٩٨٧ فى إطار مشروع مياه السلام من مجرد فكرة إلى مشروع قَيْدَ البحث والتمويل ويحظى - لأسباب اقتصادية وإستراتيجية - بتأييد دوائر دولية وإقليمية. ويشير البعض فى هذا الخصوص إلى: «أن تركيا وإسرائيل ستكونان من أكبر المستفيدين من هذا المشروع، كما سيصبح تحالفهما المائى الوجه الآخر لتحالفهما الإستراتيجى. ولن تكون الحاجة لعبور أنابيب المياه - الأنبوب الغربى لمشروع مياه السلام - من تركيا إلى إسرائيل عبر أراضى سوريا مانعًا نهائيًا من التنفيذ، فربما فكروا فى مدها عبر البحر أو فضلوا الانتظار حتى تتغير الأوضاع الحالية. وقد لوَّحوا لسوريا فى المؤتمر بحافز يتمثل فى مشروع لزيادة إيراداتها من مياه الفرات بضخ مياه جديدة إليه من أنهار تركيا الداخلية مقابل تمرير الفائض إلى إسرائيل والأردن ودول الخليج»[٦٣].

ب - أن هذه الدلالات لا يقلل أيضًا من خطورتها تصريح مندوب العراق لدى الجامعة العربية فى ١٩٩٧/١٠/٢٨: «أن المؤتمر لم يتطرق إلى مسألة بيع المياه أو إنشاء بورصة للمياه كما تردد فى أجهزة الإعلام، وإنما خُصص لمناقشة سبل تشجيع إجراءات تمويل مشروعات المياه فى المستقبل»: ذلك أنه أشار

أيضًا إلى مسألة أخرى « خطيرة » الدلالة وتتعلق « باستهداف تركيا خلال المؤتمر جذب المزيد من رؤوس الأموال لتمويل مشروعاتها المندرجة فى إطار جاب على الفرات ودجلة ، مضيفًا « أن العراق تصدى لهذه المحاولة التركية ، وأن مشاركته بوفد فنى وقانونى فى المؤتمر استهدفت توضيح وجهة نظره بشأن مسألة المياه »[٦٤] .

خاتمة : مبادرة « الجيرة » التركية ومستقبل العلاقات التركية – العربية

فى محاولة من جانبها لإزالة « الهواجس » العربية تجاهها لاسيما بشأن طبيعة ومخاطر تعاونها العسكرى والإستراتيجى مع إسرائيل ، اقترحت تركيا إبان زيارة وزير خارجيتها « إسماعيل جيم » لمصر فى ٢١- ١٩٩٨/٣/٢٣ مبادرة « لتوثيق العلاقات مع دول الجوار » باسم مبادرة « الجيرة » أو « منتدى الحوار » ، ويُلاحظ بشأنها ما يلى : .

١- أن هذه المبادرة ، طبقًا لما ذكره « جيم » فى ١٩٩٨/٣/٢٣: « تستهدف إقامة جسر من التعاون بين تركيا ودول الجوار الجغرافى بما فيها العراق ، وتأتى فى إطار مساعى تركيا للتوصل إلى ترتيبات أمنية فى المنطقة ، وقامت بها تركيا منذ الأيام الصعبة للأزمة العراقية الأخيرة من أجل إزالة الأسباب العميقة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الخالقة للأزمات فى العراق ، وما تزال المبادرة مطروحة ، ومن شأنها أن تضم جيران العراق كأعضاء ، بالإضافة إلى العراق نفسه بهدف خلق جوّ يؤدى إلى مزيد من المساعدة

والدَّعم ...»[٦٥] . ويبدو من ذلك غلبة الطابع « الأمنى » على هذه المبادرة ، وهو ما سبق وأن أشارت إليه صحيفة « راديكال » التركية فى ١٩٩٧/١٢/١٩ : « أن وزير الخارجية التركى سيقوم بجولة فى عدد من الدول العربية بدءًا بمصر خلال النصف الأول من عام ١٩٩٨ بهدف تحسين العلاقات بين تركيا والدول العربية ودول الشرق الأوسط بعد العزلة التى تعرضت لها تركيا فى قمة طهران الإسلامية ، وسوف يقترح خلال جولته تشكيل منظمة للأمن والتعاون فى الشرق الأوسط على غرار منظمة الأمن والتعاون الأوروبى »[٦٦] .

٢- أن مصر رفضت هذه المبادرة أو « تحفظت » عليها ، حيث أشار رئيسها « مبارك » فى ١٩٩٨/٣/٢٣ إلى : « صعوبة تنفيذ مبادرة تركيا التى تنادى بحلف أو مجموعة تضم سوريا وتركيا والعراق والأردن ، قبل حل الخلافات بين تركيا وكل من سوريا والعراق »[٦٧] . وعبر عن نفس الموقف وزير خارجيتها « عمرو موسى » ، بتصريحه فى نفس اليوم : « أن المبادرة التركية أثارت قلقًا كبيرًا ، خاصة بعد قيام التحالف الإستراتيجى بين تركيا وإسرائيل ، وأن الرأى العام العربى لايؤيد التعاون العسكرى التركى - الإسرائيلى الذى يسميه الإسرائيليون تحالفًا إستراتيجيًا ، وهناك رفض عربى للأعمال العسكرية التركية بشمال العراق »[٦٨] .

ويُلاحظ أن عدم إشارة « جيم » إلى إسرائيل ضمن الدول المقصودة بالمبادرة نبع من تقديره « للحساسية » العربية والإسلامية للتعاون / التحالف بين بلاده وإسرائيل . وإن كان ذلك لا ينفى اهتمام تركيا واحتمال تحركها مستقبلًا لضم

إسرائيل (حليفها الإستراتيجى) إلى هذه الدول فى نطاق « المنظمة » المقترحة ، والتى ستكون فى تلك الحالة مختلفة عن منظمة الأمن والتعاون الأوربى . ولهذا جاء تقويم صحيفة « زمان » التركية فى ١٩٩٨/٣/٢٤ لردود الفعل الأولية إزاء المبادرة صحيحًا فيما يتعلق بالعرب وخاطئًا فيما يخص إسرائيل : « قام إسماعيل جيم بإرسال رسائل طمأنة إلى العرب ، وإسرائيل تؤكد أن علاقات تركيا مع إسرائيل لاتمنع من وجود علاقات جادة وقوية مع العرب ، بغرض تبديد الشكوك المثارة بشأن المبادرة لدى الدول العربية وإسرائيل على حد سواء ؛ حيث يعتقد العرب أن المبادرة تُلحق الضرر بالسوق العربية ، ومحاولة إيجاد منطقة حرة عربية ، وأنها يمكن أن تكون الخطوة الثانية فى التعاون العسكرى التركى - الإسرائيلى ، بينما تنظر إسرائيل إلى المبادرة على أنها ستقوى علاقات تركيا مع العرب ، وتجعل إسرائيل فى المرتبة الثانية »[٦٩] .

٣- أن الحوار العربى - التركى بشأن مثل هذه المبادرات أو غيرها لن يؤدى حقيقةً إلى إعادة بناء العلاقات بين الجانبين على أسس « تعاونية » أو إلى توقف تركيا عن تطوير علاقاتها العسكرية والإستراتيجية مع إسرائيل ، ودورها فى شمال العراق ، وموقفها الرافض لتسوية مشكلة مياه الفرات - دجلة ؛ ذلك أن غياب الحوار العربى - العربى ، وبالتالى غياب التضامن والتنسيق العربى ولو بالمعنى الجزئى بين عدد من الدول العربية الفاعلة ، سيشكل فى المستقبل المنظور عاملًا مشجعًا لتركيا لتواصل فى آن واحد هذه السياسات وعلاقاتها ومصالحها الاقتصادية المتعددة مع العرب . ترى هل كان بمقدور تركيا مواصلة سياساتها

هذه غير المواتية أو بالأحرى المهددة لأمن العرب ومصالحهم القومية لو كانت لديها قناعة بأن العرب قادرون على «الرد» على هذه السياسات خصوصًا فى مجال العلاقات الاقتصادية الأكثر تحقيقًا للمصالح التركية؟.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF RESEARCH AND STUDIES OF THE ARAB WORLD
مقر اتحاد المجامع العربية

الهـــوامـش

(١) د. جلال معوض، عملية صنع القرار فى تركيا (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، الفصل الرابع. وانظر أيضًا لنفس الباحث، «العربى وتركيا ١٩٩٧»، فى: حال الأمة العربية، المؤتمر القومى العربى الثامن (القاهرة: ٢٧- ٣٠ أبريل/ نيسان ١٩٩٨)، ص ٣٤- ٥٢.

(٢) صحيفة الأهرام (القاهرة، ١/٣/١٩٩٨)، ص ٤.

(٣) الأهرام (١٩/١٢/١٩٩٧)، ص ٤.

(٤) الأهرام (٢١/١٢/١٩٩٧)، ص ٥.

(٥) التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٧ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ١٩٩٨، ص ١٥٤- ١٥٧.

(٦) الأهرام (٧/٥/١٩٩٨)، ص ٩.

(٧) الأهرام (٢٤/٤/١٩٩٨)، ص ٤.

(٨) الأهرام (١١/١/١٩٩٨)، ص ١٠، الأهرام (١٩/١/١٩٩٨)، ص ٤، الأهرام (١٧/١/ ١٩٩٨)، ص ٤.

(٩) الأهرام (٢٢/٤/١٩٩٨)، ص ٤.

(١٠) الأهرام (٢٥/١٢/١٩٩٧)، ص ٤.

(١١) سعيد اللاوندى، «تقرير إستراتيجى شرق أوسطى يكشف حجم المساندة الإسرائيلية للمخططات التركية فى شمال العراق»، الأهرام (١٥/١١/١٩٩٧)، ص ٨.

(١٢) الأهرام (١٠/١٢/١٩٩٧)، ص ٥.

(١٣) الأهرام (٢٦/٣/١٩٩٨)، ص ٥.

(١٤) التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٧، مصدر سابق، ص ١٥٩.

(١٥) نفس المصدر، ص ١٥٥.

(١٦) الأهرام (١٩٩٧/١٢/١١)، ص ٩.

(١٧) الأهرام (١٩٩٧/١٢/١٢)، ص ٤.

(١٨) الحياة (لندن، العدد ١٢٧٠٢، ١٩٩٧/١٢/٩)، ص ١. الأهرام (١٩٩٧/١٢/٩)، ص ٥.

(١٩) الأهرام (١٩٩٨/١/٨)، ص ١.

(٢٠) الأهرام (١٩٩٨/١/٦)، ص ٤.

(٢١) الأهرام (١٩٩٨/١/٧)، ص ٤.

(٢٢) الأهرام (١٩٩٨/١/٨)، ص ١. صلاح النقيب، «حورية البحر تكشف حقيقة التحالف التركى - الإسرائيلى»، الأهرام (١٩٩٨/١/١٠)، ص ٨.

(٢٣) الأهرام (١٩٩٨/١/٨)، ص ١.

(٢٤) الأهرام (١٩٩٨/١/٣)، ص ٤.

(٢٥) الأهرام (١٩٩٧/١٢/٣١)، ص ٨.

(٢٦) الأهرام (١٩٩٨/١/١٢)، ص ٨.

(٢٧) الأهرام (١٩٩٨/١/١٦)، ص ٤.

(٢٨) الأهرام (١٩٩٨/١/٧)، ص ٤.

(٢٩) حوار مع وزير الخارجية الأردنى، أجراه: محمد الأنور، الأهرام (١٩٩٨/١/٨)، ص ٨.

(٣٠) الأهرام (١٩٩٨/٤/٢١)، ص ٩.

(٣١) د. جلال معوض، عملية صنع القرار فى تركيا، مصدر سابق، الفصل الرابع. ولنفس الباحث، «العرب وتركيا ١٩٩٧»، مصدر سابق، ص ١٤- ١٦.

(٣٢) الأهرام (١٩٩٧/١٢/٢٧)، ص ٩.

(٣٣) الأهرام (١٩٩٧/١١/٢)، ص ٨، الحياة (العدد ١٢٦٦٦، ١٩٩٧/١١/٣)، ص ٥.

(٣٤) الأهرام (١٩٩٧/١٢/٩)، ص ٨، الأهرام (١٩٩٧/١٢/١٨)، ص ٩.

(٣٥) الأهرام (١٩٩٧/١٢/٢٧)، ص ٩. الأهرام (١٩٩٧/١٢/٣٠)، ص ٩.

(٣٦) الأهرام (١٩٩٨/٤/١٤)، ص ٩.

(٣٧) الأهرام (١٩٩٧/١٢/٢٨)، ص ٩.

(٣٨) الأهرام (١٩٩٧/١٢/١١)، ص ٩.

(٣٩) الأهرام (١٩٩٧/١٢/١٤)، ص ٨.

(٤٠) الأهرام (١٩٩٧/١٢/١٨)، ص ٩.

(٤١) الأهرام (١٩٩٨/١/٨)، ص ١.

(٤٢) الأهرام (١٩٩٨/١/٥)، ص ٨.

(٤٣) حديث للعماد أول/ مصطفى طلاس، أجراه: عاطف صقر، الأهرام (١٩٩٧/١٢/١)، ص ٧.

(٤٤) الأهرام (١٩٩٨/٢/٤)، ص ٥.

(٤٥) الأهرام (١٩٩٨/٢/١٠)، ص ٥.

(٤٦) الأهرام (١٩٩٨/٢/٨)، ص ٥.

(٤٧) الأهرام (١٩٩٨/٢/٩)، ص ٥.

(٤٨) الأهرام (١٩٩٨/٢/٨)، ص ٥.

(٤٩) الأهرام (١٩٩٨/٢/١٤)، ص ٥.

(٥٠) الأهرام (١٩٩٨/٢/٨)، ص ٥. الأهرام (١٩٩٨/٢/١٣)، ص ٥.

(٥١) الأهرام (١٩٩٨/٢/١٠)، ص ٥.

(٥٢) إذاعة «مونت كارلو»، نشرة أنباء الساعة الثانية بعد الظهر بتوقيت القاهرة يوم ١٩٩٨/٢/١٢.

(٥٣) الأهرام (١٩٩٨/٢/١٣)، ص ٥.

(٥٤) الحياة (العدد ١٢٧٠٢، ١٩٩٧/١٢/٩)، ص ٦.

(٥٥) الأهرام (١٩٩٨/٢/٨)، ص ٥.

(٥٦) الأهرام (١٩٩٨/٢/٤)، ص ٥.

(٥٧) د. جلال معوض، عملية صنع القرار فى تركيا، مصدر سابق، الفصل الرابع. ولنفس الباحث، «العرب وتركيا ١٩٩٧»، مصدر سابق، ص ٥٣- ٥٦.

(٥٨) الأهرام (١٩٩٧/١٢/١٣)، ص ١.

(٥٩) الأهرام (١٩/٥/١٩٩٨)، ص ٨.

(٦٠) الأهرام (٣٠/ ١٢/١٩٩٧)، ص ٩.

(٦١) الأهرام (٢٦/٣/١٩٩٨)، ص ٥.

(٦٢) عاطف صقر، «المشروعات التركية على دجلة والفرات ...»، الأهرام (١١/١١/١٩٩٧)، ص ٦.

(٦٣) عبد العظيم حماد، «بورصة المياه» الأهرام (٢٠/١٠/١٩٩٧)، ص ٤.

(٦٤) الأهرام (٢٩/١٠/١٩٩٧)، ص ٩.

(٦٥) الأهرام (٢٤/٣/١٩٩٨)، ص ٥.

(٦٦) الأهرام (٢٠/١٢/١٩٩٧)، ص ٩.

(٦٧) الأهرام (٢٤/٣/١٩٩٨)، ص ١.

(٦٨) الأهرام (٢٤/٣/١٩٩٨)، ص ٥.

(٦٩) الأهرام (٢٥/٣/١٩٩٨)، ص ٥.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF RESEARCH AND ARAB STUDIES
مقر اتحاد المجامع العربية